الأمم المتحدة

A/55/PV.67

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الجلسة العامة **٦٧**
الجمعة، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البند ٥٩ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

السيد إنسانالي (غيانا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتوجه – مثل زميلي سفير أنتيغوا وبربودا الذي تكلم من قبل بالنيابة عن الجماعة الكاريبية – بالشكر لرئيس الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة السيد ثيو – بن غوريراب رئيس الفريق العامل مفتوح العضوية ولنائبيه في رئاسة الفريق السفير والغرين من السويد والسفير دي سارام ممثل سري لانكا على دورهم القيادي طوال السنة الماضية في سعينا للتوصل إلى اتفاق عام حول إصلاح مجلس الأمن. وكما اعترف أعضاء آخرون عديدون، تتزايد صعوبة جلب وجهات نظر ومقترحات جديدة إلى المناقشة بشأن هذا البند بعد المناقشات التي جرت في الفريق العامل واستمرت سبع سنوات. لذلك، فإنني سأكتفي – إلى جانب تأييدي للآراء التي أعرب عنها السفير لويس – بالإدلاء ببضعة تعليقات إضافية حول هذه العملية التي نتابعها والتقدم الذي أحرزناه حتى الآن.

أعتقد أننا جميعا يمكن أن نتفق بعد المناقشات التي أجراها رؤساء الدول أو الحكومات خلال قمة الألفية على أنه يوجد توافق في الآراء على أعلى مستوى حول ضرورة إصلاح مجلس الأمن. والعديدون منا على استعداد لأن يذهبوا إلى حد القول بأنه سيكون من الممكن الاتفاق على الشكل الأساسي لهذا الإصلاح. والواقع أنه عندما خاطبت الجماعة الكاريبية الفريق العامل مفتوح العضوية في عام ١٩٩٧، فإننا أعربنا عن رأي مفاده أنه سيكون من الممكن آنذاك إعداد مشروع قرار يمكن أن يحظى بتأييد أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والذي شجعنا على إبداء هذا الرأي هو الاعتراف بوجود اتفاق عام الآن على أن توسيع عضوية مجلس الأمن يجب أن تشمل فئتي الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين، وأن تشمل فئة العضوية الدائمة الموسعة بلدانا متقدمة صناعيا وبلدانا نامية. وعلاوة على ذلك، نرى أن مسألة العدد الإجمالي للمجلس الموسع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-75271 (A)
0075271

يمكن حسمها دون صعوبات كبيرة الآن بعد أن بينت بعض الدول المناصرة لفكرة جعل التوسيع محدودا جدا أنها على استعداد للنظر في الموافقة على عدد أكبر بعض الشيء، مما يمكن أن يحقق توسعا متوازنا في كلتا الفئتين.

ومع ذلك، تظل هناك عقبة كبرى في طريق الإصلاح، ألا وهي مسألة حق النقض. وقد بينت المناقشات التي جرت خلال قمة الألفية مرة أخرى بوضوح أنه يوجد تأييد شبه عالمي لتقييد استخدام حق النقض. ولا يمكن أن يظل الأعضاء الدائمون مفتقرين إلى المرونة بشأن هذه المسألة لفترة أطول من ذلك. وإزاء المشاعر العارمة المؤيدة لإضعاف حق النقض، لا بد لهؤلاء الأعضاء من أن يتحركوا فيما يتعلق بهذه المسألة ليدللوا على حسن نيتهم في عملية الإصلاح. فما لم نتمكن من تقييد حق النقض وإلغائه في نهاية المطاف، فإننا لا نكون بدون ذلك قد أنجزنا الكثير صوب تحقيق التغير الديمقراطي المقبول. وقد تكون أول خطوة واقعية في هذا السبيل هي قيام الدول دائمة العضوية طوعا بقصر استخدام حق النقض على القضايا التي تندرج في إطار الفصل السابع على أن تعلل أسباب ذلك حسب مقترح قدمه على ما أذكر ممثل ألمانيا قبل فترة من الوقت. ومثل هذه البادرة يمكن أن نقطع شوطا طويلا صوب تحسين مصداقية الأعضاء الدائمين، واسترسالا في القياس، مصداقية المجلس برمته.

وفي الوقت الذي لا تزال فيه مسألة التوصل إلى حل للمسائل الرئيسية المتعلقة بحق النقض وتوسيع العضوية تبدو بعيدة المنال، يمكننا أن نشير بقدر من الارتياح إلى أنه قد تحقق بعض التقدم فيما يتعلق بتحسين أساليب عمل المجلس. فقد كان لعملية التمحيص المكثف التي أجراها الفريق العامل لأداء المجلس دونما شك تأثير مفيد على الطريقة التي يؤدي بها المجلس أعماله الآن. إلا أنه ما زال هناك الكثير الذي يمكن عمله، كما يمكن أن نرى من العدد الهائل من المقترحات الواردة في مرفقات التقرير. لذلك، ينبغي أن تواصل الجمعية العامة والفريق العامل بذل جهد واع ومتمعن لتحقيق تلك الأمنيات نظرا لأن توسيع عضوية المجلس لن تستطيع بمفردها معالجة تلك المسائل الأساسية معالجة كاملة.

وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز التقدم في عمل الفريق العامل في الجولة المقبلة من مناقشاته لن يكون كافيا إذا اقتصر على تقييم إنجازاتنا واخفاقاتنا. لا بد لنا من أن نذهب إلى ما هو أبعد من ذلك فنحلل الأسباب التي أوصلتنا إلى الطريق المسدود الحالي ونحاول إزالة تلك العقبات. ومن الواضح أن تلك الأسباب كثيرة، بيد أنه ربما يكون أهمها هو قلق غالبية الدول الأعضاء من أن أي إصلاح غير مستصوب قد يزيد من تعقيد أوجه القصور في مجلس الأمن الحالي بدلا من أن يعالجها، وبعبارة أخرى أن العلاج المقترح قد يؤدي إلى زيادة الأحوال السائدة سوءا.

وفي ظل هذه الظروف، سيكون من المفيد لو أمكن اتخاذ بعض تدابير بناء الثقة لتخفيف حدة هذا القلق، وبالتالي توفير دينامية للتحرك إلى الأمام. فمن ناحية، يمكن للأعضاء الخمسة الدائمين وشركائهم المحتملين تقديم التزامات محددة بتوفير مستويات كافية من التمويل لكل من عمليات حفظ السلام والتنمية. فقد يوفر هذا الومضة الضرورية لإذكاء اهتمام العديد من البلدان النامية التي تلتزم الصمت عادة والتي ما زال يتعين إقناعها بأولوية الإصلاح فيما يتصل باحتياجاتها الأخرى الملحة. وكما قلنا من قبل، سيؤدي إنشاء آلية الاستعراض إلى إتاحة الفرصة لمجموع الأعضاء لمراجعة الترتيب الجديد بعد ١٠ سنوات أو ١٥ سنة ليروا كيف يمكن لعمله أن يفيد في تنمية الثقة فيما بين الأعضاء الذين ما زالوا مترددين.

وأخيرا، ولئن كان إصلاح مجلس الأمن لا يزال يبدو أمرا بعيد المنال، فإننا يجب ألا نيأس من إمكان التوصل إلى

اتفاق. ولعل الذين عملوا معنا لوقت طويل بما يكفي يتذكرون أننا عندما بدأنا المفاوضات بشأن قانون البحار لم نكن نعرف ما إذا كانت تلك المفاوضات ستنتهي أو متى سيتم ذلك. ومع هذا فقد أصبح لدينا اليوم نظام منصف ينظم مجالا رئيسيا للتعاون الدولي. لذلك، ينبغي لنا أن نتحلى بالأمل في أن العملية التي نشترك فيها حاليا ستنجح في نهاية المطاف. وأسارع لأؤكد أنني أوردت هذا التشبيه ليس بقصد التحاج من أجل التعويق أو التأخير، وإنما بالأحرى للحث على التحلي بالصبر والمثابرة النابعين من الإدراك بأن المفاوضات الدولية، شأنها شأن طواحين الزمن، التي قد تطحن ببطء ولكنها تطحن يقينا، ستحقق نتيجة ذات شأن في نهاية المطاف.

السيد علهاي (جيبوتي) (تكلم بالانكليزية): ظلت مسألة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن بفئتيه الدائمة وغير الدائمة معروضة علينا لنحو ٢١ عاما وعلى مدى السنوات السبع الماضية بحثت هذه القضية بشمول وكثافة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وبزيادة عدد أعضاءه والمسائل ذات الصلة. وعلاوة على ذلك فقد انصرمت ٣٥ عاما على الزيادة الأخيرة في عدد أعضاء المجلس، وفي غضون ذلك زادت عضوية الأمم المتحدة بما يقارب ٧٠ في المائة مما جعل من الضرورات الملحة أن توسع عضوية المجلس للتخفيف من التفاوت في توازن النفوذ الاقتصادي والسياسي والتفاوت من حيث التمثيل الجغرافي العادل. فيلزم أن تتحول امتيازات المجلس الانتقائية تحولا حقيقيا إذا أريد له أن يظل فعالا ومهما ومشروعا في هذه الفترة التي أعقبت الحرب الباردة.

ولقد تحقق تقدم بالفعل، ولا سيما فيما يسمى بقضايا المجموعة الثانية، التي تركز على طرائق عمل المجلس والشفافية في أعماله. بيد أن ثمة قلق واضح بين معظم الأعضاء إزاء الاختلافات المتبقية التي لا بد من التقريب بينها إذا أردنا إحراز تقدم ذي بال بشأن قضايا المجموعة الأولى المتعلقة بحجم المجلس الموسع وبالتمثيل الجغرافي العادل وبالعضوية الدائمة بما في ذلك ما يلحق بها من ميزات، ثم بطبيعة الحال بالمشكلة الدائمة المضايقة المتعلقة بحق النقض.

وبينما هناك توافق آراء عام لا شك فيه لصالح استمرار مناقشات الفريق العامل، شوهدت دلائل الإحباط والاستسلام في بيانات بعض الوفود. وهذا مفهوم تماما ولكنه لا يجوز أن يبقى الأساس الوحيد لتعليق أو وقف الجهود التي يبذلها الفريق العامل والتي نشأ عنها زخم كبير وأثبتت بجلاء أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء ترغب في زيادة عدد أعضاء المجلس وفي إصلاحه في آن واحد. فلا بد لنا من التحرك قدما لترسيخ المكاسب التي تحققت للآن، مع الحذر والإبداع.

ونعتقد اعتقادا جازما أنه لا بد من بحث واتخاذ تدابير إضافية لتعزيز هذه العملية. ولا بد أن يتم ذلك، إلى حد بعيد لضرورة وجود مجلس أمن يعاد تأسيسه على نحو سليم ليعكس واقع عالم اليوم المترابط من أجل تنمية وسلام وأمن العالم. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان النامية بوجه خاص. فنصف البنود المدرجة حاليا على جدول الأعمال التي تستدعي اهتمام المجلس تتصل بأفريقيا، ومع ذلك يبدو في كثير من الأحيان أن الكثير جدا من هذه القضايا والأحداث لا يلقى من الأولوية الملحة والاهتمام الضروريين ما تلقاه الصراعات في أماكن أخرى. وواضح أن أفريقيا تستطيع تمثيل وإدامة مصالحها على نحو أفضل لو كان لها ممثلون في المجلس على أساس دائم.

ومن المفارقات أن أفريقيا لم تتمتع بمزية – أو بالأحرى، بحق – تمثيل نفسها على نحو كاف ودائم في المجلس كي تعزز مصالحها وتدافع عنها. وهذا سيناريو لا يمكن قبوله، وهو سبب آخر لضرورة التحرك في إصلاح

المجلس وبسرعة. ومن نواح كثيرة يمكن أن يقال الشيء نفسه عن مناطق نامية أخرى في العالم يوجد بشكل قاطع ما يبرر حضورها في المجلس. وبينما يعد النفوذ السياسي والاقتصادي وعدد السكان والمركز الإقليمي المتوخى، من بين المعايير التي تصلح أساسا للعضوية الدائمة، ظهر تباعد كبير في الآراء فيما يتعلق بتكوين المجلس. ونحن نرى أن هذه القضية أساسية وعرضة لاختلاف التفسيرات العاطفية وتحتاج إلى تناولها بصورة عملية وبحذر.

ولنكن واضحين تماما، فإصلاح المجلس يتطلب تعاون الأعضاء الدائمين الحاليين الذين يبدو أن موقفهم هو الدوران بالعربات لإبعاد بقية العالم. فالواضح أن ليس في مواقفهم إلا أقل القليل من الأخذ والعطاء عندما يتعلق الأمر بتحديد أو تخفيض امتيازاتهم، مهما كان ضئيلا.

ونعلم جميعا أن ما يحسم النجاح أو الفشل في إصلاح المجلس هو فيما يبدو حق النقض. فما لم يبحث بشكل ضاف من كل وجوهه سيتعذر أن ننتظر إصلاحا ذا بال. وهنا أيضا فإن توافق الآراء العام هو على أن حق النقض قد تجاوز عمر صلاحيته؛ وأصبح يعتبر نمطا قديما منافيا للعصر ينشأ عنه عدم ديمقراطية الحكم على الصعيد الدولي ويحمي أساسا مصالح القلة. وقد تأكد هذا في بيان (S/1999/996) صدر في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ عن وزراء خارجية الخمسة الدائمين، حيث أفاد أن أي محاولة لتقييد أو تقليص حقهم في النقض لن يؤدي إلى عملية الإصلاح.

ولذا يُطرح سؤال هو: أي الحقوق أو الامتيازات ستمنح للدول الأعضاء الجديدة في أي مجلس موسع؟ إن جيبوتي تؤيد إلغاء امتياز النقض حيث تراه مشوها لإجراءات ومكانة المجلس، وخاصة حين يكثر اعتبار استخدامه أداة لتعزيز مصالح وطنية لا مصالح المجتمع العالمي بصفة عامة. إن زيادة عدد أعضاء المجلس دون وضع جميع الأعضاء في أي من الفئتين على قدم المساواة لا يكاد يحل مشكلة التمثيل غير العادل وضياع الهيبة وتلاشي الفعالية. ولذا تؤيد جيبوتي الموقف القائل إن حق النقض يرافق كل الأعضاء الدائمين. فينبغي أن تكون للأعضاء الدائمين الجدد في المجلس الحقوق والامتيازات نفسها التي يتمتع بها الأعضاء الحاليون.

بيد أنه لو طال أمد الجهود الرامية إلى إلغاء حق النقض فإننا نرى قصره تدريجيا إلى أن ينطبق ذلك، حسبما كان مزمعا ومتوخى في الأصل، على الإجراءات والمسائل ذات الصلة بالفصل السابع من الميثاق. فلا يصبح منطبقا على القرارات الإجرائية المتخذة بصدد القضايا المبينة في مرفق القرار ٢٦٧ (د - ٣) المعتمد من الجمعية في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٤٩.

وقد حث الأمين العام في تقريره ''نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين'' (A/54/2000) بصدد تجديد الأمم المتحدة لزيادة فعاليتها كأداة في أيدي شعوب العالم، رؤساء الدول على إصلاح مجلس الأمن بطريقة تمكنه من الاضطلاع بمسؤولياته بمزيد من الفعالية وتضفي عليه مزيدا من الشرعية في أعين شعوب العالم.

إن مداولات الفريق العامل بشأن إصلاح مجلس الأمن جزء من الجهود الشاملة المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة. وفي إطار تلك الجهود ينبغي أن تسعى هيئات الأمم المتحدة المختلفة، كلما كان ذلك ممكنا، إلى المساعدة في هذه العملية. وواضح أن الجمعية العامة قادرة على توسيع دورها في إصلاح المجلس، سيما بشأن مسألة حق النقض، وعليها أن نلتمس السبل لذلك. والواقع أن بعض السبل متاحة وقد اقترحها عدد من الوفود. ومن بين الإجراءات الجديرة بالنظر أن تستعرض الجمعية العامة أي استعمال لحق النقض في المجلس. فعندما تصوت أغلبية الدول الأعضاء

معارضة لذلك الحق يدل هذا بوضوح على أن استعماله لا يمثل إرادة الأغلبية. فعلى الأمم المتحدة أيضا أن تنظر في وضع إجراءات إضافية، تتجاوز مجرد استعراض التقرير السنوي للمجلس، بما يتيح لها إجراء تقييم منتظم لعمل المجلس. فللجمعية في كل حال الحق بل والواجب في أن تظل على علم كامل بأنشطة المجلس، ومثلما لاحظ آخرون لها أن تتقدم بأي توصيات تراها ضرورية.

ومن شأن تلك التدابير وغيرها أن تؤكد الإرادة السياسية للجمعية العامة فيما يتعلق بإصلاح المجلس، وأن توجه رسالة قوية عن التزام الجمعية بتعزيز منظومة الأمم المتحدة. وجيبوتي تؤيد قرار مواصلة مناقشات الفريق العامل طوال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. والأمم المتحدة تواجه ضغطا كبيرا من أصقاع كثيرة فلا بد من تقويتها. ولا مراء في أن إصلاح المجلس جزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح تلك.

السيد ستانشيك (بولندا) (تكلم بالانكليزية): إن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن أحد أكثر المهام التي تواجه الأمم المتحدة إلحاحا وأهمية. وهذا الواقع الذي اعترف به منذ عدة سنوات أدى إلى بدء العمل في عملية الإصلاح في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، وهو أوضح الآن من أي وقت مضى. فالأمم المتحدة لا يمكن أن تدخل الألفية الجديدة بالثقة اللازمة لأداء مهامها المتزايدة التعقيد والقسوة دون أن يزداد حظ مجلس الأمن من الكفاءة والتمثيل.

يبقى صون السلم والأمن الدوليين الوظيفة الأساسية لهذه المنظمة وهو المطلب الأساسي الضروري لنجاحها في مجالات أخرى تشارك فيها، مثل تحسين ظروف الملايين الذين لا زالوا يعانون من نقص الموارد والفرص من أجل التنمية.

والرسالة التي خرجت من مؤتمر قمة الألفية مؤخرا مشجعة. إنها تظهر أن هناك تأييدا على أعلى المستويات لتحريك عملية الإصلاح إلى الأمام. وهي تعزز أيضا التكليف بالسعي إلى إصلاح حقيقي وشامل يمكن المنظمة من الرد بشكل أفضل على العدد الآخذ في التزايد من التحديات التي تواجهها في مطلع الألفية الجديدة. وفي الوقت الذي تكلم فيه زعماء العالم تأييدا للإصلاح، تبقى مهمتنا نحن أن نجد الطرق العملية للتعبير عن هذه الإرادة السائدة.

وتثبت المناقشات السابقة داخل فريق العمل أن هذه ليست مهمة سهلة. على الرغم من أن القضيتين الرئيسيتين، وهما توسيع نطاق المجلس وصنع القرار، لا تزالان تثيران خلافات كبيرة، ينبغي على المرء الاعتراف بأنه تم إحراز بعض التقدم من جانب فريق العمل وأن العام الماضي شهد بعض التقدم في العمل الجاري. وكان هذا إلى حد كبير بسبب المرونة التي أبداها مشاركون رئيسيون في العملية، وكذلك القيادة الممتازة لرئيس فريق العمل، صاحب السعادة ثيو – بن غوريراب من ناميبيا، وكلا نائبي الرئيس، سفير السويد هانس دالغرين وسفير سري لانكا جون دي سارام.

وبعد سنوات عديدة من النقاش المكثف، يصعب احتمال عدم التكرار في تناول مسألة إصلاح مجلس الأمن. ورغم ذلك أود انتهاز هذه المناسبة لكي أعيد التأكيد على موقف بلدي من بعض عناصر الإصلاح الرئيسية.

لكي يعمل مجلس الأمن بكفاءة، يتعين النظر إليه بوصفه جهازا يمثل أعضاء المنظمة جميعهم وبوصفه جهازا يعمل باسم جميع الدول الأعضاء، مثلما ينص ميثاق الأمم المتحدة، والتغييرات الهامة التي حدثت على الساحة السياسية العالمية منذ الإصلاح السابق للمجلس تبرر، في رأينا، زيادة عدد أعضاء كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة. ونحن نؤيد فكرة توسيع الفئة الدائمة بمقدار خمسة أعضاء، اثنين من

الدول الصناعية وثلاثة من المناطق ناقصة التمثيل حاليا – وهي أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وينبغي عند توسيع فئة العضوية الثانية أن تؤخذ في الحسبان الزيادة البالغة أكثر من الضعف التي طرأت في العقد الماضي على عدد الدول في مجموعة شرق أوروبا، وكذلك دورها الهام في صون السلم والأمن الدوليين، وذلك بتخصيص مقعد غير دائم إضافي لهذه المجموعة من الدول. وسوف يعزز التوسيع الشامل لمجلس الأمن، الذي يأخذ في الاعتبار طموحات المناطق المختلفة، شرعية مجلس الأمن وبالتالي قدرته على تنفيذ قراراته بشكل فعال.

يعمل مجلس الأمن من خلال اتخاذ القرارات. ولذلك فإن صنع القرار هو قضية أخرى، حلها حاسم بالنسبة لنجاح الإصلاح. وبينما نتخذ قرارا حول هذا الجانب من الإصلاح ينبغي أن نتذكر أن أحد أغراضه الرئيسية هو زيادة كفاءة مجلس الأمن، التي تشمل، ضمن أمور أخرى، قدرته على اتخاذ قرارات في حينها، خاصة عندما يتعامل مع حالات في إطار الفصل السابع من الميثاق وفي حالات الكوارث الإنسانية. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن نتجنب حلا يميز في هذا الصدد بين أعضاء دائمين جدد وقدامى، حيث أن ذلك سوف ينتج عنه زيادة واقعية لفئات العضوية. وبالرغم من الصعوبات، سوف يتعين إيجاد حل. والمرونة والابتكار هما كلمتان لهما أهمية في هذا المضمار.

وعملية الاستعراض هي أيضا ضرورية لنجاح الإصلاح. فهي سوف تضمن خضوعا أفضل من الأعضاء للمساءلة وفي الوقت ذاته سوف تشكل ضمانا لقدرة المجلس على التكيف مع الاحتياجات المقبلة. ومن شأن الاتفاق على هذه النقطة أن يسهل إيجاد الحلول لجوانب أخرى من الإصلاح.

وعلى نحو مماثل ينبغي مواصلة المداولات حول أساليب عمل مجلس الأمن، حيث أن هذا هو أيضا عنصر أساسي في الإصلاح. ونرى من البوادر المشجعة أن نلاحظ أنه تم إحراز المزيد من التقدم في هذا المجال، ونتطلع إلى المزيد من تقارب الآراء خلال العام القادم.

سيدي الرئيس، نحن على ثقة تامة بأنه تحت قيادتكم سوف يواصل فريق العمل إحراز تقدم في عمله نحو إصلاح مجلس الأمن. ولذلك نود تشجيعكم على البحث عن طرق مبتكرة لتضييق الانقسامات القائمة عن طريق الاستفادة، ضمن وسائل أخرى، من آلية المشاورات غير الرسمية التي تستخدمها بنجاح كبير هيئات أخرى في هذه المنظمة. إن بلدي مستعد للتعاون معكم بشكل كامل في هذه المهمة الهامة والشاقة.

السيد نايدو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): تود فيجي أن تضم صوتها إلى البيان الذي ألقاه صاحب السعادة السيد بيتر دونيغي سفير بابوا غينيا الجديدة باسم أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ الممثلين في نيويورك.

لمدة ثمان سنوات وإصلاح مجلس الأمن قيد النقاش. ويؤيد توافق الآراء السائد الذي أفرزه النقاش توسيع كل من العضوية الدائمة وغير الدائمة، وتحسين التمثيل الجغرافي أو فئة أخرى من التمثيل يتفق عليها، والمزيد من الشفافية في أساليب عمل مجلس الأمن. واليوم، نشعر أيضا بحاجة ملحة لكي نرى بعض النتائج الملموسة لهذا النقاش المطول.

ويدرك وفد بلادي أن التغيير هو ظاهرة معقدة، وخاصة بالنسبة لمؤسسة تمتعت، لأكثر من نصف قرن، بامتيازات منحناها نحن كأعضاء في الأمم المتحدة بصفة جماعية له ولأعضائه للاضطلاع بصون السلم والأمن الدوليين. ويزداد الأمر صعوبة حين ينظر إلى مثل هذه المؤسسة على أنها عاشت أطول من صلاحية نقاط قوتها

وضعفها، والسبب إلى حد بعيد هو التغير في طبيعة السلم والأمن الدوليين.

ولقد أشار متكلمون سابقون إلى أن السلم والأمن العالميين هما العرف الآن، مقارنة بالطابع ''الدولي'' للولاية الأصلية. ويعمل السلم والأمن العالميان ضمن الإطار ذاته الذي يتعين فيه أن تتطور التجارة والاقتصاد والتنمية العالمية. ولذلك يتعين وتقتضي الضرورة أن تتطور آليات التجاوب مع المزيج المتفاعل من هذه المؤثرات، على هذا الأساس.

قبل خمسة وخمسين عاما ظهر مجلس الوصاية بوصفه جهازا هاما في منظومة الأمم المتحدة. وبصفة عامة، أنجز أغلب المهام المناط بها. واليوم كل ما تبقى منه هو قاعة مجلس الوصاية والاحتفال بالعام الخمسين من التفاعلات والتحركات لفض الاستعمار وتقرير المصير للمستعمرات والأراضي الباقية.

لقد ولِد مجلس الأمن بالمثل بمفهوم التعايش السلمي والانسجام بين الأمم، كدول أعضاء سواء أكانت كبيرة أو صغيرة، وليؤكد المساواة فيما بينها وفقا للميثاق. وولِد مجلس الأمن أيضا في وقت كان التطلع فيه إلى السلام تطلعا شديدا ودوام السلام لوقت قصير. ولذلك كانت مهمته الاستجابة لأي صراع آخذ في الظهور بل حتى ليكون جهازا نشطا له ولاية ومبني بشكل مناسب لتوقع الصراعات وإجهاضها. وهذه هي الرؤية المثالية التي تعرضها فيجي بالنسبة لتجديد مجلس الأمن وإعادة تشكيله الهيكلي.

لم تعد الدول الكبرى هي المحفزة أو العناصر الفاعلة أو الضحايا الرئيسية للصراعات، كما لم تعد الدول الكبرى السابقة وسيطة السلام والتسوية بعد انتهاء الصراعات. وأنشأت منظومة الأمم المتحدة آليات مناسبة لا تزال تقوم، وبشكل متزايد، بهذا الكم من المهام.

وفي هذا الشأن، يلاحظ وفد بلدي بالفعل تحولات كبيرة مجددة في مجلس الأمن وفي جدول أعماله. وأذكر بشكل خاص المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن التي جرت في الشهر الماضي كحدث دل على رؤية المجلس المتغيرة، على النحو الذي أشادت به بشكل إيجابي البيانات التي أدلى بها أعضاؤه وغير أعضائه الذين شاركوا في تلك المناقشة. وبالمثل، فإن مداولات المجلس وما ترتب عليها من بيانات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أحداث سارة بنفس الدرجة في سنوات عمل مجلس الأمن التي تزيد على خمسين سنة.

علينا ألا ندع مداولاتنا في هذه الجمعية بشأن ثقافة السلام تذهب هباء أو تنحى جانبا كممارسة بلاغية. ووفد بلدي يشارك في هذه الطائفة من المناقشات، بما فيها هذه المناقشة بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وتوسيعه، آملا بإخلاص أن تبدأ حكمتنا وجهودنا الجماعية في الإثمار. وأيا كانت المصالح السياسية أو الوطنية التي قد تعوق رؤيتنا اليوم، يرى وفد بلدي أن الوقت قد حان لإعادة هيكلة ووضع مجلس الأمن. والتوسيع والتمثيل المنصف في فئتي عضويته حتميان الآن.

في عصر الحوار والتفاوض والحلول الوسطى السلمية هذا، يبدو حق النقض بوضوح كأداة قديمة تنتمي، على أحسن الفروض، إلى القرن التاسع عشر. وفيجي، إذ تعى العناصر المختلفة في هذه المناقشة، تتصور مفهوما مستحدثا لحق النقض أكثر إنسانية ويستجيب بشكل فعال للاحتياجات إلى الأمن والسلم العالميين على الطبيعة. وحتى نُبطل أي اتجاه لجعل المصالح الوطنية أو السياسية مسيطرة على جدول الأعمال العالمي الحاسم ينبغي ألا يكون من الممكن ممارسة ذلك الحق بواسطة أي عضو بمفرده.

وفيما يتعلق بعملية إصلاحات مجلس الأمن وتنفيذها، يعتبر وفد فيجي أنه يجب أولا الموافقة على مجموعة

إجراءات الإصلاح برمتها. ويمكننا أن نتناول التفاصيل بمجرد تأمين الاتفاق على مجموعة الإصلاحات. وهذا يعني أن الأعضاء الجدد في الفئتين على حد سواء يمكن تحديدهما فيما بعد، كما أن عملية الاختيار هذه يجب ألا يُساء استخدامها أو تفسيرها في هذه المرحلة لوقف التدفق الحاسم لمداولاتنا بشأن جوهر الإصلاحات نفسها.

أخيرا، يجدد وفد بلدي مساهمته الثابتة في السلام العالمي عن طريق مختلف بعثات حفظ السلام. وجهود حفظ السلام هذه لا تزال تقوي إيماننا بالعمل معا وإصرارنا عليه من أجل السلام العالمي، حتى وإن تحقق أحيانا بتكلفة كبيرة تتحملها حكومة بلدي، سواء من الناحية المالية أو الأرواح البشرية.

اليوم، يبدو من غير الممكن عكس صورة السلم والأمن العالميين أبدا. ويمكن أن تكون الصورة أكثر ضياء في المستقبل إذا تسنى لحفظ السلام ومجلس الأمن، على حد سواء، أن يكونا أكثر نشاطا وأكثر عملا على منع نشوب الصراعات وأكثر يقظة من أجل السلام الدائم. ومع ذلك فإننا قد نشهد إعادة توجيه موارد مالية، وبشرية، ماهرة وغير ماهرة وموارد أخرى كبيرة – يلتزم بها حاليا لحفظ السلام في ميادين المعركة لمنع موت أو تشرد الملايين من البشر – لكي تستخدم للوفاء باحتياجات وأهداف عالمية عاجلة أخرى في عالم مستدام.

السيد إفاه – أبينتينغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): قرار الجمعية العامة بإنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية للنظر في جميع جوانب مسألة إصلاح مجلس الأمن كان الباعث عليه الاعتراف بأنه، بالنظر إلى التغيرات والتحديات الهائلة في العلاقات الدولية، فإن إقامة مجلس تكون عضويته ممثلة تمثيلا حقيقيا لشامل عضوية الأمم المتحدة ستحظى بكامل تأييد الدول الأعضاء، وهذا أمر لا بد منه للاضطلاع الكفء بمسؤوليته الرئيسية الخاصة بصون السلم والأمن الدوليين، على النحو الوارد في المادة ٢٤ من الميثاق.

لقد عقد الفريق العامل، منذ إنشائه، دورات عديدة للنظر في المسألة. والواضح من المداولات حتى الآن أنه بينما يوجد إجماع على ضرورة إصلاح المجلس، لا يوجد إجماع على المسائل الموضوعية.

ومما له أهمية قصوى التأكيد على أن وراء نداءات الإصلاح الاعتراف بأن صون السلم والأمن مسؤولية جماعية تشكل أساس الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن جميع أعضاء المنظمة مطالبون بالاشتراك في الاضطلاع بهذا العبء وذلك، في جملة أمور عن طريق الأنصبة المقررة في ميزانية حفظ السلام وتوفير القوات اللازمة لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

إلا أن مجلس الأمن ينبغي ألا يتخذ ذلك التعاون قضية مسلمة. وبالفعل، بالنظر إلى التحديات الجديدة المتزايدة التي من المحتمل أن تواجهها الأمم المتحدة في هذا القرن – مسائل السلم والأمن، والتنمية، والتخفيف من وطأة الفقر، والحكم الرشيد ودور القطاع الخاص والمجتمع المدني في التعاون الدولي – أصبح من الواضح تماما أن الأمم المتحدة، لكي تكون فعالة، ستتطلب بشكل متزايد دعم وتعاون جميع الدول الأعضاء بصرف النظر عن حجم هذه الدول.

وفي بيئة كهذه، لا يمكن أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته أو يقوم بدور فعال، وكفء وهام في هذا القرن إذا كان تشكيله لا يعكس ويمثل بشكل حقيقي العضوية العامة للأمم المتحدة التي تبلغ حاليا ١٨٩ عضوا.

واعترافا بهذه الحقائق، أكد الأمين العام، في تقريره بمناسبة الألفية المعنون ”نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين“، أنه ينبغي ألا يدخر وسع لجعل

الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية لتنفيذ أولويات مكافحة الفقر، والجهل، والمرض وانعدام الأمن. وحث الأمين العام، بحق، على إصلاح مجلس الأمن بطريقة تمكنه من القيام بمسؤولياته بشكل أكثر فعالية وتعطيه شرعية أكبر أيضا في الشؤون العالمية.

وقادتنا السياسيون، وقد حركتهم الرغبة في مساعدة الأمم المتحدة على الاضطلاع بمسؤولياتها اضطلاعا تاما، عندما اجتمعوا في مؤتمر قمة الألفية التاريخي، لم يؤيدوا نداء الأمين العام فحسب وإنما عقدوا العزم أيضا على تكثيف جهودهم لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه. والمساءلة التي نواجهها الآن هي كيف نترجم الالتزام والإرادة السياسية اللذين أعرب عنهما قادتنا إلى حقيقة واقعة.

وحسبما نرى، فإن مسألة إصلاح مجلس الأمن لها جانبان رئيسيان: هما زيادة عدد أعضائه وكفاءته وتحسين أساليب عمله وإجراءاته. وفي هذا الصدد نؤمن أيضا بالرأي القائل بأن أي إصلاح لمجلس الأمن لا بد أن يراعي مبادئ الديمقراطية، والمساواة بين الدول في السيادة، والتمثيل الجغرافي العادل.

ونحن مقتنعون بأن قدرة مجلس الأمن على الوفاء بالتزاماته المقررة بموجب الميثاق ستزداد كثيرا بإضفاء طابع ديمقراطي على المجلس. وسيكفل التمثيل الجغرافي العادل في المجلس، استنادا إلى المبادئ المبينة في المادة ٢٣ من الميثاق، الاستماع إلى أصوات كافة أعضاء المنظمة وأصوات كافة المناطق الإقليمية الممثلة فيها والاستجابة لها بطريقة ديمقراطية منصفة، وسيوفق بين المقاصد التي من أجلها أنشئت المنظمة والحقائق السياسية والاقتصادية العالمية المعاصرة.

إن وفدي يؤيد كل التأييد موقف حركة بلدان عدم الانحياز بشأن جميع جوانب مسألة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. وقد دعت الحركة أيضا إلى زيادة عدد أعضاء المجلس بما لا يقل عن ١١ عضوا وهذا رقم، حسبما نرى بعد دراسة متأنية، محقق للإنصاف والمعقولية ويلبي جميع المطالب المشروعة الداعية إلى تمثيل جميع مناطق العالم في جهاز يعهد إليه بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. كما أن زيادة عدد كل من فئتي الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين بالمجلس، حسبما أوصت حركة بلدان عدم الانحياز، سيلبي أهدافنا وسيلبي احتياجات الغالبية العظمى من الدول الأعضاء.

وموقف حركة بلدان عدم الانحياز يكمله الموقف الأفريقي، حسبما أعرب عنه إعلان هراري الصادر في حزيران/يونيه ١٩٩٧. وعقب ذلك، دعا أيضا إعلان مدينة الجزائر الصادر في سنة ١٩٩٩ عن مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاعتراف بمطلب أفريقيا الشرعي المتمثل في إضفاء الطابع الديمقراطي على المجلس. وينبغي تفهم مطالبة أفريقيا بما لا يقل عن مقعدين دائمين، كما ينبغي تناول هذا المطلب بطريقة مناسبة نظرا لأن البلدان الأفريقية تمثل المجموعة الأكبر في المنظمة. وهذان المقعدان سيخصصان لدولتين حسب قرار الدول الأفريقية، استنادا إلى نظام للتناوب تقرره منظمة الوحدة الأفريقية.

وبصرف النظر عن هذا، يود وفدي أن يعلن تأييده لموقف حركة بلدان عدم الانحياز القائل بضرورة إجراء استعراض دوري لهيكل مجلس الأمن وأدائه، بما في ذلك الحد من نطاق حق النقض ومن استعماله، وذلك لتمكين المجلس من الاستجابة على نحو أفضل وأفعل للتحديات الجديدة التي تفرضها العلاقات الدولية.

وفي هذا الصدد، نرى أيضا أنه ينبغي تشجيع مجلس الأمن، ريثما يتم الاتفاق على زيادة عدد أعضائه، على تحسين أساليب عمله وإجراءاته وعلاقاته بالدول غير الأعضاء به عملا على زيادة شفافيته ودرجة مساءلته.

إن مجلس الأمن هو سيد إجراءاته، وبالتالي فإنه لا يحتاج إلى أي تنقيح في الميثاق لكي ينشئ آلية استشارية تتحدد ملامحها بمزيد من الوضوح. وحسبما سمعنا مرة بعد أخرى في هذه القاعة، لا ينبغي لمجلس الأمن أن يكتفي بالاستماع إلى الدول الأعضاء بل ينبغي، وهذا هو الأهم، أن يأخذ بآرائها عندما يتخذ قرارات مستنيرة.

ومن البديهي القول، إنه بإعادة تشكيل المجلس على هذه الأسس وحدها يمكن تجنب تصورات الانتقائية فيما يختص بتناول قضايا السلم الدولي والتنمية المستدامة، ويمكن تناول أسباب الصراعات، كلما حدثت، وأينما حدثت، بطريقة فعالة غير متحيزة. ومن شأن المشاورات المناسبة ألا تضفي الشرعية على المجلس فحسب بل وأن تسهل أيضا تنفيذ قراراته والامتثال لتلك القرارات.

ولهذه الغاية، فإننا نوافق بحرارة على ملاحظة الأمين العام التي جاءت في الوقت المناسب، في كلمته أمام الجمعية العامة في بدء هذه الدورة، عندما قال إنه على الرغم من استصواب توافق الآراء فإنه لا يعني بالضرورة انتظار الإجماع المطلق بين الدول الأعضاء بشأن كل قضية من القضايا.

وينطبق ذلك بالتأكيد على المداولات المتعلقة بالإصلاحات المرتجاة في مجلس الأمن. فبعد سبع سنوات من المناقشات نحتاج إلى الإسراع بالأعمال المتعلقة بالإصلاحات. ولا بد ألا نسمح لقلة من الدول الأعضاء بأن تحبط إرادة الأغلبية من أعضاء الأمم المتحدة. أليس من سخرية القدر أن الأمم المتحدة، وهي نفس المنظمة التي تدافع عن قضية الديمقراطية على الصعيد العالمي، تعجز هي نفسها عن ممارسة هذه الديمقراطية؟ وما لم يمس الإصلاح حالة المجلس الراهنة التي عفا عليها الدهر، فستضمحل بدرجة كبيرة السلطة الشرعية والأخلاقية للأمم المتحدة فيما هي تسعى إلى تحقيق الديمقراطية في الدول الأعضاء.

ولذلك يتطلع وفد غانا إلى استئناف أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية بأمل أن يستجمع المجتمع الدولي الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ قرارات محددة لتنفيذ إصلاحات مجلس الأمن التي تشتد الحاجة إليها.

السيد كولييف (أذربيجان) (تكلم بالروسية): تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية كبرى عن مصير العالم، ونحن جميعا نعلق آمالنا عليها. ومن شأن الإصلاحات الجدية الرشيدة أن تزيد من فاعلية المنظمة، ومن فاعلية مجلس الأمن أولا وقبل كل شيء.

وتربط غالبية الدول الأعضاء، وبلدي من بينها، بين مجلس الأمن وإعمال حقوقها المشروعة في العيش في سلام وأمن، وضمان سيادتها وسلامتها الإقليمية، والقدرة على العيش في عالم خال من الحروب والصراعات والعدوان والاحتلال وخروج اللاجئين والمشردين بصورة جماعية من ديارهم.

وفي هذه المناقشة، يود وفدي أن يذكر بعضا من جوانب موقف بلدنا من المسألة قيد النظر. إنه لمن البديهي أنه ينبغي لإصلاح مجلس الأمن أن ينفذ طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكامها.

ونحن نولي أهمية كبرى للتوزيع الجغرافي العادل لمقاعد مجلس الأمن المخصصة للأعضاء غير الدائمين. وفي هذا الصدد، تمثل مسألة تمثيل دول مجموعة شرق أوروبا في المجلس مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة لنا. وحسبما تدرك الجمعية جيدا، فإن عدد أعضاء هذه المجموعة قد تضاعف مؤخرا. وإذا ظل الحال على ما هو عليه الآن وخصص للمجموعة مقعد واحد فقط من المقاعد المخصصة للأعضاء غير الدائمين فإن كل بلد من هذه المجموعة سيُنتخب عضوا غير دائم بمجلس الأمن مرة واحدة فقط كل ٣٨ سنة. وهذه الحالة تتناقض مع الحقوق المشروعة لدول مجموعة شرق

أوروبا وتحرمها من الاشتراك على نطاق واسع في أعمال مجلس الأمن.

وبالمثل، فإننا نرى أن تمثيل دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجلس الأمن ينبغي أن يكون طبقا للحقائق السياسية الحديثة وأن يعكس على نحو مناسب ازدياد أهمية هذه المناطق الإقليمية.

وفيما يختص بفكرة زيادة عدد الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن، فإننا ندرك تعقد هذه المسألة وإن كنا نعتقد أن من الضروري النظر بعناية فيما تتطلع إليه الدول التي تعرب عن قدرتها وعن استعدادها لتحمل المزيد من المسؤولية، بما فيها المسؤولية المالية، فيما يختص بصون السلم والأمن الدوليين. ونحن نرى أن ألمانيا واليابان قادرتان على النهوض بأعباء العضوية الدائمة بمجلس الأمن.

وفيما يختص بحق النقض، الذي يبدو أنه الموضوع الرئيسي، نعتقد أن الحد الطوعي والجزئي من استعمال هذا الحق يمكن أن يكون حلا.

وبالنسبة لتكوين المجلس، يبدو أنه لن يكون هناك أي حل دائم لهذه المسألة. لذلك يحبذ وفد بلادي إجراء استعراض دوري لها.

وتستهدف جهودنا وآمالنا فيما يتصل بإصلاح مجلس الأمن المحافظة على سلطته وتعزيز فعاليته وكفاءته وتحسينهما. وكل هذه الأمور – سلطته وفعاليته وكفاءته – تعني أيضا أن قرارات مجلس الأمن يجب أن تحترم وتنفذ وأن يمتثل لها الجميع. وفي هذا الصدد، نحن نشعر بقلق بالغ لأن أربعة قرارات لمجلس الأمن – وهي القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) – التي تتعلق بالصراع في منطقة ناغورني – كاراباخ وما حولها في جمهورية أذربيجان ما زالت حبرا على ورق.

ونحن نتطلع إلى استئناف المداولات في الفريق العامل مفتوح العضوية بغية النهوض بالمناقشة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. ولا بد لنا من أن نسعى إلى تحقيق الهدف الذي أعلنه قادتنا في قمة الألفية، وعلى الرغم من كل الخلافات القائمة فإن قدرنا هو المضي قدما، لأن من المحال العودة إلى الوراء.

السيد سيغراه (ميكرونيزيا) (تكلم بالانكليزية): نجتمع مرة أخرى لننظر في مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. إن ولاية المجلس التي تتمثل في المحافظة على السلم والأمن الدوليين تجعله من أهم الأجهزة الأساسية في الأمم المتحدة. وإذ نضع في اعتبارنا حقيقة أنه لا ينبغي أن يكون هناك أي تسرع في عملية الإصلاح بغية التوفيق بين شواغل الجميع، فإننا نرى أنه قد حان الوقت الآن للسير قدما بهذه العملية. وتمثل الحقيقة الواضحة المتعلقة بانفتاح معظم الدول الكبرى على قبول التغيرات الرشيدة والواقعية في مجلس الأمن مؤشرا أساسيا لمستقبل العلاقات المتعددة الأطراف على الصعيد العالمي بشكل عام ولمستقبل هذه المنظمة بشكل خاص.

ويدرك وفد بلادي تماما أن النظر في إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يُضطلع به بشكل متعمق إذا كنا نريد أن نجعل المجلس أكثر تمثيلا وشفافية وديمقراطية. إن الإطار العام الحالي للمجلس قد خدم أغراضنا على أكمل وجه عبر السنين. ولكن العالم تغير، ولا بد من أن يكون مجلس الأمن معبرا عن هذا التغير، وعملية الإصلاح يجب أن تضع في اعتبارها الواقع الحالي، وبالتالي، يجب أن تحظى الزيادة في عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حد سواء بنظرة مؤاتية، بينما يستمر المجلس في أداء عمله المعتاد.

إننا ندرك أن الإصلاح لا يتحقق بسهولة، ولكننا نطالب جميع الوفود بالعمل بروح تعاونية لكي ننجح. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلادي منفتح للنظر في شأن تمكين

الأعضاء الدائمين الجدد في المجلس من ممارسة ما يسمى بحق النقض، بينما نرى أنه من الأمور العملية للغاية الإبقاء على وضع الأعضاء الخمسة الدائمين الحاليين، بما في ذلك حقهم في النقض حتى نسهل لهم الموافقة على الإصلاح.

وسيكون من الأمور غير الواقعية أن نتجاهل حتمية الدور الرائد الذي تضطلع به الدول الأكبر والأقوى في معظم الأحيان في الأمم المتحدة. والواقع أنه ينبغي أن تستمر هذه الدول في ذلك بحكم مسؤوليتها، فهي تملك الموارد والقدرات. ومع ذلك، فإن هذه القيادة يجب ألا تتحول إلى هيمنة، ويجب ألا تترك العالم النامي مهمشا. ولن يؤدي إلى تجديد الثقة في الميثاق سوى أخذ هذه العوامل في الحسبان عند إصلاح المجلس.

وأخيرا، يسر وفد بلادي أن يشارك في البيان الذي أدلى به السفير بيتر دونيغي ممثل بابوا غينيا الجديدة بالنيابة عن بعض بلدان محفل جزر المحيط الهادئ الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): يطيب لي أن أتوجه بالشكر والتقدير إليكم وإلى سلفكم السيد ثيو بن غوريراب، ونائبي رئيس الفريق العامل السفير دي سارام والسفير دالغرين على الجهود المبذولة والحكمة في محاولة الوصول إلى توافق في الآراء حول مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس.

إن ما سأتطرق إليه الآن وما سمعته من البيانات التي ألقيت بالأمس واليوم أمام هذا الفريق العامل يؤكد أننا نكرر أنفسنا، و لم نحقق تقدما ملموسا حيال المسائل الجوهرية المطروحة على الفريق العامل، وبالرغم من ذلك نجد أنه لا بد من التطرق إلى النقاط التالية:

أولا، حقيقة هي أن الجهود ما زالت تبذل في هذا الفريق، خاصة وأن هذه الدورة هي الثامنة منذ عام ١٩٩٣، إلا أنه مع فجر الألفية الجديدة دعا قادة العالم في إعلانهم – ''إعلان الألفية'' إلى ''تكثيف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه''.

ثانيا، إن استخدام حق النقض حيال الصراع العربي – الإسرائيلي لأكثر من ٣٥ مرة، وإن التهديد باستخدامه مؤخرا إزاء أي مشروع قرار يمكن أن يُطرح لتشكيل لجنة دولية للتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاقية جنيف وقتل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وإن استمرار احتلال أراضي الدول من قبل قوات الاحتلال وما يؤدي إليه هذا الاحتلال من تداعيات خطيرة على السلم والأمن الإقليمي والدولي، إن كل ذلك يتطلب من المجتمع الدولي التحلي بالإرادة السياسية الصادقة والإنسانية لتلبية نداء قمة الألفية بتكثيف الجهود للقيام بإصلاح شامل لمجلس الأمن.

ثالثا، تعمل الدول المتقدمة جاهدة على تسويق العولمة لتقطف ثمارها الاقتصادية، متناسية أن هذه الثمار لا يمكن جنيها إذا ما اتسعت رقعة بؤر التوتر وإذا لم يدرك أصحاب العولمة ضرورة توجيهها نحو تحقيق الإنصاف والعدالة وتأمين السلم والأمن العالميين بإرادة سياسية حقة تشتمل على مسألة إصلاح وتوسيع مجلس الأمن.

رابعا، لقد تحمست حركة عدم الانحياز كثيرا في أعقاب انتهاء الحرب الباردة من أجل إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن، الأمر الذي تعاملت معه جميع مؤتمرات الحركة بجدية كبيرة لأن دولها أدركت جيدا بأنها لا تتمتع بنفوذ حقيقي لها في مجلس الأمن يتناسب مع عدد أعضائها ويعبر عن مصالحها المشروعة.

وفي هذا الإطار، كان من الطبيعي أن يؤكد وفد بلادي التزامه بموقف الحركة الذي عبرت عنه مؤتمراتها،

ولا سيما مؤتمر قمة ديربان لعدم الانحياز الذي انعقد في ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨، هذا الموقف الذي تقدم به المندوب الدائم لمصر بصفته رئيس الفريق العامل لحركة عدم الانحياز، وقد دخل هذا القرار تحت عنوان: ''المرفق العاشر'' لتقرير الفريق العامل في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة (A/53/47).

ويود وفدي أن يشير أيضا إلى أنه سبق أن أيدنا في بياناتنا السابقة إعلان قمة هراري الصادر في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧ عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته.

خامسا، أسهمت مجموعة الدول العربية في أعمال ومداولات الفريق العامل، فأكدت ضرورة إضفاء الصيغة الديمقراطية على تكوين مجلس الأمن، لكي يعكس الزيادة في عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأكدت المجموعة موقف حركة عدم الانحياز المتمثل في أنه ينبغي توسيع عضوية مجلس الأمن إلى ٢٦ عضوا على الأقل. كما أكدت المجموعة أيضا التي ينضم إليها بلدي على أنه في حال زيادة العضوية الدائمة في مجلس الأمن، فإنه ينبغي تخصيص مقعد دائم للدول العربية.

وكان إسهام المجموعة العربية قد تجسد بورقة العمل المسلمة إلى الفريق العامل بتاريخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧. وتم التأكيد على هذه الرسالة برسالة أخرى من رئيس المجموعة العربية في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

سادسا، هنا لا بد من أن نطرح السؤال التالي: هل يمكن توسيع عضوية مجلس الأمن وإصلاحه دون الأخذ بالحسبان مصالح الدول النامية التي تمثلها بدرجة رئيسية حركة عدم الانحياز؟ الجواب، لا أعتقد أن ذلك يمكن وينبغي أن يتم، لأن مجلس الأمن يجب أن يكون أوسع تمثيلا وديمقراطية وشفافية. وإن مبدأ تساوي الدول الأعضاء في السيادة يجب أن يتم احترامه في كافة جوانب عملية الإصلاح. وهذا يؤكد ضرورة أن نضع نصب أعيننا تنفيذ مبادئ ومقاصد الميثاق، وما يترتب على ذلك من مشاركة الدول النامية بصورة فعالة سواء في عضوية المجلس أو في المساهمة بصنع القرار فيه، خاصة وأن هذه الدول غالبا ما تكون الساحة التي تنفذ عليها مثل هذه القرارات. فالأولى أن تشارك هذه الدول في صنع القرارات، بالإضافة إلى أن عدد دول العالم قد زاد في الفترة من عام ١٩٦٥ وحتى الآن بمعدل الثلث، حيث كان عدد الدول ١٢٠ دولة، إلا أنه أصبح الآن ١٨٩ دولة، مما يقتضي توسيع مجلس الأمن، ليكون أكثر تمثيلا للدول النامية، وليصبح أكثر مقدرة على الاضطلاع بمسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

سابعا، إن التحسن في أساليب عمل المجلس التي لاحظنا بعض بوادرها، وهي طفيفة، لا يرقى إلى المستوى المطلوب، الأمر الذي ما زال يحتاج إلى مناقشة معمقة وإرادة سياسية جدية، إذ لا يكفي النقاش، بل يحتاج إلى إرادة سياسية جدية خلال المداولات القادمة من أجل إحراز تقدم حقيقي في جميع جوانب التمثيل العادل في المجلس، وفي زيادة عدد أعضائه، والمسائل الأخرى المتصلة به. ونؤكد بهذا الصدد أن زيادة الشفافية لا تتحقق سوى بتحسين أساليب عمل المجلس.

ثامنا، نحن نعتقد أن هناك لحنا متميزا تحدثت به غالبية أعضاء الفريق العامل، وهو الإيمان بتقليص وترشيد نطاق استخدام حق النقض تمهيدا لإلغائه، خاصة وأن عالمنا يدخل الألفية الجديدة، بحيث أنه يجب أن يمثل قرار مجلس الأمن الإرادة الحقيقية للمجلس.

وبهذا الصدد، نؤكد موقف حركة عدم الانحياز من مسألة استخدام حق النقض، الموضح في كافة الأوراق التي تقدم بها رئيس فريق حركة عدم الانحياز إلى هذا الفريق العامل.

وفي الختام نتطلع وتتطلع شعوب العالم إلى أن يُعطى الزخم لمسيرة فريقنا العامل هذا في عامه الثامن، ومع مطلع الألفية الجديدة، كي نترجم التوجه الذي رسمه لنا قادتنا في إعلان الألفية إلى واقع عملي ينهض بهذه المهمة بما يحقق الديمقراطية والشفافية والمساءلة والتخلص من شرور حق النقض، وبما يساعد المجلس على الاضطلاع الفعلي بمسؤولياته عملا بالميثاق، لتحقيق السلم والأمن العالميين.

السيدة عطيفا (تركمانستان) (تكلمت بالروسية): إن هذه المسألة التي ظلت قيد النظر لسنوات عدة مسألة بالغة الأهمية للمجتمع الدولي بأسره. وأهم مهامنا في إصلاح مجلس الأمن هي أن نجعله أكثر ديمقراطية وتمثيلا وموضوعية. ففي عملية إصلاح مجلس الأمن والتوصل إلى نتيجة متوازنة بشأن حق النقض، ترى تركمانستان أن أهم اعتبار هو ألا نلحق أي ضرر أو نترك مجالا للعاطفة وأن نحتفظ بفكر متفتح ونهج مدروس إزاء حل هذه المسألة، التي تتعلق بمستقبل المنظمة. ونرى أنه قد وقعت أوجه قصور وتضارب في عملية الإصلاح، ولذا ينبغي ألا نتسرع في إجراء تغيير كامل.

ونحن نؤيد إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز وتوسيع دورها في حفظ السلام. ونعارض إذابة صلاحياتها بتوزيعها على كيانات منفصلة مع اضطلاع أفراد أو جماعات أو منظمات أخرى بمهام الأمم المتحدة.

ونوافق تماما على ضرورة الإصلاح الشامل بما فيه مسألة زيادة عدد أعضاء المجلس وعملية اتخاذ القرارات وحق النقض. وإذ نعي أهمية كل من هذه العناصر منفردة ومجتمعة ينبغي ألا نقتصر على إيجاد الحلول المتسرعة أو الجزئية. فنحن متفقون على إجراء إصلاح في الأمم المتحدة ولكننا لا نرى في الوقت نفسه أن يتم هذا الإصلاح فوريا. فينبغي أن يصبح مجلس الأمن تمثيليا ولكن ينبغي أن يبقى عمليا وأن يبقى أداؤه وتركيز جهوده على درء الصراعات بدلا من مجرد الاستجابة للحالات بفرض الجزاءات أو غيرها من التدابير التي تمس في أغلب الحالات بالسكان المدنيين بدلا من التأثير على هدفها المنشود.

ولا ينبغي أن يحقق إصلاح مجلس الأمن الشفافية في طرائق عمل هذا الجهاز الدولي الهام لصون السلم والأمن فحسب، بل وأن يوجد التوازن والتمثيل العريض. وجدير بالذكر أنه قد تحقق تقدم كبير في قضايا المجموعة الثانية، المتصلة بتحسين طرائق عمل المجلس والتدابير الرامية إلى تحسين الشفافية. أما القضية الأخرى التي لها الأهمية الهائلة فهي حق النقض. فنحن نؤيد تماما ضرورة الحد منه أو إلغائه.

ولئن كان قد أحرز تقدم في مجموعة واحدة فإننا نرى أن مسألة إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن تحل بكليتها رغم المطالبة بحل جزئي لهذه القضية المعقدة. والواقع أن إصلاح المجلس ضروري، وهو ضروري الآن بالذات، وللأسف فإن ممارساتنا الشفوية السنوية لم تسفر عن أي حل للقضايا الأساسية في إصلاح المجلس، وهو إصلاح يمكنه أن يعكس الواقع السياسي اليوم. وفي هذا الصدد، لو أردنا أن نرى جهودا مثمرة فعلينا، ونحن نبذل تلك الجهود، كفالة أن نراعي إمكانيات ووقائع الحالة بحيث تتمكن كل دولة عضو في الأمم المتحدة من أن تقول إن مجلس الأمن يتصرف باسمها ويمثل مصالحها.

السيد أليمان (إكوادور) (تكلم بالاسبانية): بما أن أعلى قانون في أي دولة هو دستورها فميثاق الأمم المتحدة هو أعلى نظام أساسي لمجتمع دولي منظم. وهو في الوقت نفسه معاهدة ترسي حقوقا وواجبات للأطراف فيه. والميثاق، كأي دستور، يضم جزءا دستوريا يحدد مهام وتكوين الأجهزة التي تشكل الأمم المتحدة، وجزءا نظريا يفصل القواعد القانونية وأغراض ومبادئ المنظمة العالمية.

والجزء النظري ظل بلا تغيير. ومع ذلك حدث تغييران في الجزء الدستوري فحسب هما: زيادة عدد أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ٢٧ عضوا إلى ٥٤ عضوا؛ وزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن من ٦ أعضاء إلى ١٠ أعضاء.

وهاتان سابقتان يجب أن تؤخذا في الاعتبار عند تحديد مدى إمكانية أو ملاءمة توسيع تكوين مجلس الأمن لمراعاة الواقع الجديد في عالم ما بعد الحرب الباردة. وعلينا في نهاية المطاف أن نراعي أن في الأمم المتحدة الآن ١٨٩ عضوا وهذا يتطلب توسيع المشاركة في الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين حتى يكون أكثر تمثيلا للمجتمع الدولي وخاصة للبلدان النامية، ويكون أكثر ديمقراطية وشفافية في مفاوضاته وفي اتخاذ قراراته.

ومن هذا المنظور بالذات شاركت إكوادور في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، في جهوده الهامة الرامية إلى التوصل إلى حل توفيقي لمسألة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن بفئتيهم الدائمة وغير الدائمة. بيد أنه يبدو، على الرغم من تكريس سبع سنوات لهذه المفاوضات، أن الوقت قد حان للتفكير في ضرورة اتباع نهج في مفاوضاتنا وزيادة الاهتمام بالمقترحات التي صاغتها المجموعات المختلفة، ولا سيما حركة عدم الانحياز، بحيث إن لم يمكن التوصل إلى اتفاق بالنسبة لفئة الأعضاء الدائمين في الوقت الراهن ينبغي زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين. فمن شأن هذا الحل أن يفضي إلى إحراز تقدم في القضايا الهامة الأخرى التي تجري مناقشتها في الفريق العامل، ولا سيما ما يتعلق منها بطرائق عمل مجلس الأمن، فهذا هو المجال الذي أحرز فيه تقدم هام ولا يزال من الممكن أن تدخل عليه تحسينات كبيرة.

وقد بذلت محاولات لإعطاء حق النقض غطاء قانونيا. وقيل إنه يمثل التطبيق الضمني للمبدأ القانوني المتعلق بالترابط بين السلطات والواجبات: فلو أعطيت للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن سلطات أكبر عن صون السلام فمن حقهم أيضا مزيد من الحقوق عند أداء هذه المهمة. ومع ذلك فالواقع هو أن المناقشات القانونية لا يمكن أن تستغل في شرح ما كان في الواقع تنازلا سياسيا من دول صغيرة ومتوسطة للتمكين من إنشاء الأمم المتحدة.

وأثبت مرور الزمن أن حق النقض هو مفارقة تاريخية لا تتفق ممارسته مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. ولقد عرَّض استخدامه العشوائي أعمال مجلس الأمن للخطر، مما أصاب عمله بالشلل في مناسبات عديدة لأن المصالح الانفرادية كانت تعلو أهداف السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، ردا على طلب واسع الانتشار، ينبغي حصر حق النقض ببضع حالات، بحيث ينحصر في الحالات التي هي في إطار الفصل السابع من الميثاق. وإن لم يتم فعل ذلك سيكون من الصعب تحقيق الإصلاح الشامل لمجلس الأمن.

وكما أعلن رئيس وفد بلادي في المناقشة العامة، وتحقيقا لأهداف السلم والأمن، فإن مجلس الأمن يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم الدولي أو إعادة إرسائه. وعلى طريق تجديد الأمم المتحدة، ترى إكوادور أن الأولوية ينبغي أيضا إعطاؤها لإصلاح مجلس الأمن في تركيبته وأساليب عمله. وتقتضي مهمته التكيف لكي يصحح اختلال التوازنات في تركيبته الحالية ويحسن آلية صنع قراره وإعطاء أعماله شفافية أكبر.

وأخيرا، تعيد إكوادور التأكيد، وفقا لما أقره إعلان الألفية، على أنها تظل منفتحة على المفاوضات حول جميع هذه النواحي في إطارها الطبيعي، الذي ينبغي أن يبقى الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. ونأمل في أن نتمكن خلال أداء المهمة المعهودة إلينا من تحقيق تقدم ملموس خلال الدورة القادمة مع التنسيق البارع

للممثلين الدائمين لسري لانكا والسويد، اللذين نشكرهما على عملهما الشاق.

السيد أبو الحسن (الكويت) (تكلم بالعربية): تناقش الجمعية العامة أحد أهم البنود المدرجة في جدول أعمالها وهو بند مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل الأخرى ذات الصلة. ويمثل التقرير المقدم في إطار هذا البند نتائج اجتماعات ومناقشات مطولة عقدها الفريق العامل مفتوح باب العضوية طوال الدورة الماضية.

وفي هذا الشأن، أود أن أعرب عن تقديرنا وإعجابنا للجهود الكبيرة التي بذلها كل من الرئيس السابق للفريق العامل السيد ثيو - بن غوريراب، رئيس الجمعية العامة للدورة الماضية، ونائبيه، على إدارتهم المتميزة لمناقشات الفريق العامل.

لقد أبرزت مناقشات الفريق العامل خلال السنوات السبع الماضية الحاجة الماسة لإعادة هيكلة مجلس الأمن وإضفاء مزيد من الشفافية على أساليب وإجراءات عمله. فجميع أوراق العمل التي قدمها العديد من الدول والمنظمات والمجموعات الإقليمية المختلفة إلى اجتماعات الفريق العامل، اتفقت على أهمية إجراء إصلاحات على جهاز مجلس الأمن من أجل تفعيل وتعزيز دوره في حفظ الأمن والسلم الدوليين وجعله أكثر قدرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

إلا أنه، وعلى الرغم من اتفاق الدول الأعضاء على مبدأ إجراء التغيير والإصلاح، ما زال الفريق العامل ورغم مضي سبع سنوات على مناقشاته لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق حول ماهية التغيير المطلوب فيما يتعلق بالعدد وزيادته والإجراءات والأساليب المطلوب اتباعها من قبل المجلس في أدائه لمهامه.

ومع ذلك، فإنه لا يمكن تجاهل حدوث تقدم في المناقشات، خصوصا حول أساليب وإجراءات عمل مجلس الأمن، حيث برز اتفاق قد يكون شبه عام على كثير من الإجراءات والمقترحات المطلوب إدخالها في لائحة الإجراءات والعمل بها من قبل المجلس، بل أن هناك إجراءات وأساليب عمل بادر مجلس الأمن ذاته في العمل بها وتطبيقها.

لقد عبرت الكويت في مناسبات عديدة عن موقفها من توسيع عضوية المجلس وتحسين عمله، سواء بشكل منفرد أو من خلال المجموعات التي تنتمي إليها. ولعل مناقشة الجمعية العامة اليوم لهذه المسألة، تعد مناسبة أخرى مؤاتية لتأكيد موقفنا مرة أخرى والذي ينطلق من الثوابت الرئيسية التالية:

أولا، تأييد الكويت لزيادة العضوية في مجلس الأمن، على ألا تكون هذه الزيادة كبيرة، وذلك حفاظا على فعالية المجلس وكفاءته في عملية صنع القرار لمعالجة النزاعات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين.

ثانيا، أن تنسجم وتتفق الزيادة في عضوية مجلس الأمن مع مبدأي المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وذلك حتى يعكس تكوينه الجديد الطابع العالمي للأمم المتحدة.

ثالثا، في حال الاتفاق على زيادة المقاعد الدائمة في مجلس الأمن، فإن الكويت تؤيد أن تكون هذه الزيادة محدودة، وأن تشغل هذه المقاعد الدول التي أثبتت في علاقاتها مع الأمم المتحدة قدرتها على الاضطلاع بالمسؤوليات الرئيسية في المحافظة على الأمن والسلم الدوليين، وقدرتها على تحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن يتم انتخاب هذه الدول من قبل أعضاء الجمعية العامة وفقا للمعايير والإجراءات التي يجري الاتفاق عليها.

رابعا، فيما يختص بإصلاح وتحسين إجراءات عمل مجلس الأمن وتطوير علاقته مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وعلى وجه الخصوص الجمعية العامة، فإننا نؤيد جميع الاقتراحات الهادفة التي من شأنها إضفاء مزيد من الشفافية والوضوح على عمل المجلس وسهولة تدفق المعلومات ووصولها من وإلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق أيضا، نؤكد على أهمية تقنين الإجراءات المتخذة من قبل مجلس الأمن لتحسين أساليب عمله والإجراءات التي يتفق عليها في الفريق العامل والعمل بها دون انتظار حصول اتفاق في المسائل الأخرى، مثل حجم المجلس وتكوينه وعملية صنع القرار.

خامسا، تؤيد الكويت المحافظة على آلية انتخاب الدول غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن وفقا لما ورد في الفقرة ٢ من المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة، لأن في ذلك إتاحة لفرصة أكبر للدول الصغيرة التي ننتمي إليها في الوصول إلى عضوية مجلس الأمن والمساهمة في أعماله.

سادسا، فيما يختص بحق النقض، وإدراكا منا لصعوبة وحساسية هذه المسألة، لاحظنا أن مناقشات الفريق العامل دلت على وجود اتفاق شبه عام على أهمية وضع حدود وضوابط على نطاق استخدام هذا الحق. فهناك العديد من المقترحات الهامة التي تستحق البحث والدراسة في هذا المجال. ونأمل أن يتم التوصل إلى صيغة توافقية ترضي جميع الأطراف وتضمن أداء المجلس لمهامه دون أية معوقات.

وفي الختام، نأمل أن تثمر مناقشات الفريق العامل عن التوصل إلى توافق في الآراء يضمن تعزيز دور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين ويجعله قادرا على مواجهة تحديات القرن القادم. وسيشارك وفد بلادي بفعالية في المناقشات المقبلة للفريق العامل تحقيقيا لأهدافه.

السيدة عاشوري (تونس) (تكلمت بالفرنسية): السيد الرئيس، أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي بالإعراب عن التقدير لسلفكم، السيد ثيو - بن غوريراب، رئيس الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن، ولنائبي الرئيس، على جهودهم المستدامة للتقدم لعملنا بخصوص هذه المسألة خلال الدورة الماضية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بامير (تركيا).

يعاد تأكيد الأهمية الحاسمة لإصلاح مجلس الأمن كل عام منذ أنشئ الفريق العامل للنظر في هذا الأمر من جميع جوانبه قبل سبع سنوات. إن ذلك الإصلاح، الذي تدعو إليه بإخلاص الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، خطوة كبرى في إصلاح الأمم المتحدة حتى تعكس حقائق عالم اليوم، وأداة أفضل لمواجهة تحديات وتوقعات شعوبنا. وبطبيعة الحال، نحن نقدر على النحو الواجب دقة هذه المهمة وتعقدها؛ ومع ذلك، نرى أننا ينبغي أن نحقق إصلاحا شاملا للمجلس بأسرع وقت ممكن وأننا ينبغي أن نكثف جهودنا في هذا الشأن على النحو الذي اتفق عليه في إعلان الألفية. وقوة الدفع السياسية التي ظهرت فيما يخص هذه المسألة في مؤتمر قمة الألفية ينبغي استخدامها لتحقيق هدفنا وهو إقامة مجلس أمن أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية، وبالتالي أكثر فعالية في الاضطلاع بالمسؤوليات التي أوكلها إليه الميثاق.

منذ أدرجت هذه المسالة في جدول أعمال الجمعية العامة طرح عدد كبير من المقترحات لتناول مختلف جوانب إصلاح مجلس الأمن. وتلك المقترحات واردة كملاحق في التقرير المعروض علينا. وفي الحقيقة، تلك المقترحات الخصبة المتنوعة توفر لنا عناصر الإصلاح الشامل العميق للمجلس. ولا نزال بحاجة إلى التوصل إلى حل توافقي نهائي يمكن أن يلقى اتفاقا عاما تراعى فيه مصالح كل الدول ويكرس هدف العملية النهائي وهو إصلاح المجلس، الذي وصفته فيما سبق.

إن تونس، التي شاركت مشاركة نشطة في كل مداولات الفريق العامل منذ إنشائه، لا تزال ثابتة في موقفها المتعلق بهذه المسألة، والذي كررته في مناسبات متعددة. وموقف بلدي هو نفس موقف حركة عدم الانحياز. ونحن نعتقد أن توسيع مجلس الأمن على أساس مبدأ التمثيل الجغرافي المنصف لا يزال من الجوانب الأساسية لإصلاح المجلس وأن هذا التوسيع ضرورة ملحة، وعلى وجه الخصوص للبلدان النامية. وهذا الجانب أساسي بشكل خاص لأن أحد العوامل الرئيسية التي أثارت عملية الإصلاح كان الخلل الصارخ في تشكيل المجلس. وذلك التشكيل وضع البلدان النامية في ظروف غير مؤاتية خاصة بها، بالرغم من كون تلك البلدان تشكل حوالي ثلثي أعضاء الأمم المتحدة.

علاوة على ذلك، لا يزال بلدي يؤيد موقف أفريقيا، الذي نعتقد أنه مشروع وله ما يبرره من أكثر من ناحية. إن أفريقيا تطالب بمقعدين دائمين يشغلان بالتناوب لهما نفس المزايا التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون، وتطالب كذلك بمقعدين غير دائمين إضافيين. ونحن نعتقد أن تمثيل أفريقيا الدائم في المجلس أصبح أساسيا. وبالإضافة إلى كون البلدان الأفريقية تشكل حوالي ربع أعضاء المنظمة، فإن معظم المشاكل التي يعالجها المجلس تتعلق أساسا بالقارة الأفريقية. ولذلك، نعتقد أن التمثيل الأفريقي في المجلس، وعلى وجه الخصوص على أساس دائم، سيقوي قدرة المجلس على التفهم الأفضل للطابع المحدد للتحديات في مناطق الصراع والتوتر الأفريقية، وعلى التصدي لها بشكل أفضل وأنسب.

واسمحوا لي أن أذكّر أيضا بأن بلدي ملتزم بدعم ترشيح ألمانيا واليابان لمقعدين دائمين في مجلس الأمن. ونحن مقتنعون بأننا يجب أن نتفق جميعا على صيغة نهائية تراعي مصالح الدول الأعضاء.

وعلى الرغم من أهمية زيادة أعضاء مجلس الأمن، فإن الإصلاح ينبغي ألا يقتصر على هذا العنصر وحده. وينبغي أن يشمل الإصلاح عناصر أخرى لا تقل عنه أهمية، عناصر من قبيل إجراءات صنع القرار في المجلس وأساليب عمله. وهنا نلاحظ استمرار وجود اختلافات واسعة فيما يتعلق بحق النقض. إلا أننا نرى، أن مطالبة غالبية الدول الأعضاء يقصر استعمال حق النقض على الإجراءات المتعلقة بالفصل السابع من الميثاق مطلب معقول. وفي رأينا أن ذلك سيكون أصدق تعبير عن روح الميثاق.

وما زلنا نشعر بالتشجيع إزاء التقدم الكبير الذي أحرز في تحسين أساليب عمل المجلس، الأمر الذي يقربنا من التوصل إلى حل يمكن أن يحظى بتأييد واسع النطاق بين الدول الأعضاء. وتعد التحسينات المقترحة في هذا المجال عن الرغبة المشروعة – التي يشارك فيها وفدي – في ضرورة أن يعمل مجلس الأمن بمزيد من الشفافية، مما يجعله أكثر فعالية، وأكثر مدعاة للثقة وأكثر مصداقية.

وأود في الختام أن أؤكد على مدى أهمية مضاعفة جهودنا للتوصل إلى تسوية عادلة وناجعة مقبولة من الجميع وتشمل جميع جوانب إصلاح مجلس الأمن. وسيواصل وفدي تقديم دعمه القوي لأي اقتراحات ترقى حقيقة إلى تعزيز طابع مجلس الأمن التمثيلي وشفافيته وانفتاحه وإشاعة الديمقراطية فيه مما يعزز قدرته على الاستجابة بفعالية لحقائق العالم المعاصر.

السيد صن (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): نواصل في هذه السنة أيضا مناقشة البند ٥٩ من جدول الأعمال المعنون ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن“. وبالنيابة عن الوفد الكمبودي أود أن أعرب عن امتناني وتقديري لرئيس الجمعية العامة، بصفته رئيسا للفريق العامل مفتوح

باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، على طرحه هذا الموضوع للنظر فيه في الدورة الحالية للجمعية العامة.

وأعرب عن تقديري أيضا لسلفه سعادة السيد ثيو – بن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا، وإلى نائبي رئيس الفريق العامل، السفير دالغرين، ممثل السويد، والسفير جون سارام، ممثل سري لانكا، على الجهود المتميزة الدؤوبة التي اضطلعوا بها في إدارة شؤون الفريق.

وترى كمبوديا أن المسائل المتصلة بإصلاح مجلس الأمن، والتي تشكل الموضوع الذي ما برح يتصدر قائمة المسائل المعقدة المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة، تتسم بأقصى قدر من الأهمية. ونحن نؤمن إيمانا راسخا، أنه بدون تعزيز قدرة مجلس الأمن، لن يتحقق الإصلاح الجوهري لمنظومة الأمم المتحدة عموما.

وقد بدأت عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على المجلس إنطلاقا من الحاجة المشروعة للبلدان الأعضاء، الذين زاد عددهم من ٥١ إلى ١٨٩ عضوا، بغية تكييف منظومة الأمم المتحدة بنطاقها الأوسع مع عالم يتغير بسرعة. وأصبح إصلاح مجلس الأمن في الواقع أمرا إلزاميا في أعقاب الحرب البادرة. وعجلت نهاية الحرب الباردة بهذه المهمة الجسورة لضمان تحقيق مزيد من الفعالية والمصداقية للمجلس وهو يتحمل مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق.

وعلى مدى السنوات السبع الماضية لاحظنا مع الاهتمام العمل الذي تم الاضطلاع به في إطار الفريق العامل مفتوح باب العضوية بشأن هذه المسألة الهامة. ووعيا منا بمدى صعوبة هذه المهمة المعقدة، فإننا نلاحظ أنه بدون الإرادة السياسية الحقيقية من جميع الدول الأعضاء، فإن التوصل إلى أرضية مشتركة لهذه الممارسة لن تكون مهمة يسيرة بحال من الأحوال. وبسبب المصالح الوطنية والتصورات المتباينة لمختلف الدول والأقاليم، ما زالت توجد اختلافات بشأن عدد من المسائل، ولا سيما في المجموعة الأولى. ولكننا مع ذلك لا بد أن نشيد بالجهود التي بذلها الفريق العامل وبنتائج مناقشاته السابقة من حيث التقدم بأفكار واقتراحات أساسية تتعلق بمختلف جوانب الإصلاح. وأصبح الشعور المتزايد بمدى الحاجة الملحة للإصلاح واضحا. ويبدو أن غالبية الآراء التي ظهرت منذ المناقشة الأخيرة قد عبرت عن الإجماع فيما يتعلق بتضمين شتى العناصر في مجموعة الإصلاحات، بناء على تفاهم عام على أن مثل هذه الإصلاحات ينبغي أن تنفذ من خلال توسيع نطاق عضوية المجلس ومن خلال تحسين أساليب عمل المجلس.

وفي هذا الصدد، فإن موقفنا بخصوص هذه المسألة، حسبما أكدنا عليه في العام الماضي، هو كما يلي. أولا، فيما يختص بمسألة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، تؤيد كمبوديا تأييدا تاما الاقتراح الذي أعربت عنه الأغلبية الساحقة، بزيادة عدد الأعضاء في كل من فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة. وإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن مجلس الأمن لن يصلح بصورة جوهرية بدون زيادة عدد أعضائه بإضافة أعضاء من البلدان الصناعية والنامية. وتلتزم كمبوديا بمبدأي التمثيل الجغرافي العادل والمساواة في السيادة بين الدول فيما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن. وينبغي أن يستجيب تشكيل المجلس للتغيرات الجارية في العلاقات الدولية بأن تؤخذ الحقائق السياسية والاقتصادية المعاصرة في الاعتبار.

ونحن نرى أن التمثيل الكافي للعالم النامي أمر جوهري من أجل تلبية التطلعات المشروعة لبلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وينبغي أن يصحح أيضا الخلل الحالي في تشكيل المجلس، مع غياب

بلدان معنية يحتمل أن تضطلع بالمسؤولية على النطاق العالمي كأعضاء دائمين في مجلس الأمن. ومن هذا المنطلق، يود وفدي أن يكرر تأييده التام لليابان وألمانيا والهند كأعضاء دائمين في مجلس الأمن. وما برحت كمبوديا تتوخى المرونة فيما يختص بحجم مجلس الأمن الموسع. وينبغي أن يزيد عدد الأعضاء ليبلغ ٢٦ عضوا، ويجب أن تأخذ البلدان النامية أماكنها المناسبة بينهم.

وثانيا، يؤيد وفدي الرأي القائل إن مسألة حق النقض التي نعتبرها جزءا لا يتجزأ من مجموعة الإصلاحات ترتبط ارتباطا جذريا بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن ذاته. وأصبح من المعترف به، أن نطاق استعمال حق النقض قد شكل، في بعض المناسبات، عددا من الشواغل ذات الطابع القانوني للأعضاء الدائمين في المجلس في عملية صنعهم للقرار. ونظرا لأنه يتعذر إلغاؤه في هذه المرحلة، ينبغي أن يرتبط استعمال حق النقض في رأينا بمبدأ الضوابط والتنازلات. ويجب أن يقيد استعماله وترشيده لضمان ألا تمنع الأغلبية من اتخاذ قرار له أهمية حيوية يعبر عن الصالح المشترك للجماعة بأسرها. ويتعين على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يتصرفوا على نحو مسؤول وفقا للميثاق. وفي ضوء ذلك، تنضم كمبوديا إلى موقف حركة بلدان عدم الانحياز فيما يتعلق بعملية صنع القرار في المجلس، حيث يجب أن يطبق استعمال حق النقض، عند الضرورة، وإذا دعت الحاجة إلى اتخاذ قرار، في إطار الفصل السابع من الميثاق.

وثالثا، فيما يتعلق بالمسائل المدرجة في المجموعة الثانية المتصلة بأساليب عمل مجلس الأمن، فإننا نقدر تقديرا كبيرا التقدم الذي أحرزه الفريق العامل، إلى حد ما، بصياغته اتفاقا مؤقتا على إحدى المسائل الأولية والأساسية: وهي أن المجلس ينبغي، كقاعدة عامة، أن يجتمع في شكل علني مفتوح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن شأن هذه الشفافية والانفتاح أن يساعدا الدول الأعضاء بفعالية على أن توضح آراءها بصراحة، مقترنة بتقديم اقتراحات لتحسين أساليب عمل المجلس التي اتفق عليها مؤقتا في آخر تقرير للفريق العامل.

وفي الختام أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، تأييد وفد بلادي الكامل لتشجيع الفريق العامل على مواصلة عمله على وجه السرعة بغية التوصل إلى المزيد من النتائج الملموسة والجوهرية، آخذين بعين الاعتبار الإعلان الرسمي الذي أصدره قادة العالم في قمة الألفية، وأعلنوا فيه تصميمهم على تحقيق عدة أمور من بينها إصلاح شامل لمجلس الأمن. ولدي اعتقاد راسخ بأنه يمكننا – بالنظر الجاد في المواقف والتحلي بالإرادة السياسية اللازمة – أن نعالج هذه المسألة بشكل بناء. ونحن نتطلع إلى إحراز تقدم في الفريق العامل مفتوح العضوية في دورته المقبلة.

السيد باديا تونوس (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالاسبانية): تواجه هذه المنظمة تحديا جسيما في القرن الحادي والعشرين. وبغية التصدي لذلك التحدي، ينبغي للأمم المتحدة أن تمر بعملية تغيير وتحول، بدءا بقبول المساواة بين جميع دولها الأعضاء دون أي تمييز بين الأقوياء والفقراء والمحرومين في نفس المنظمة التي تمثلهم.

إن تقرير الأمين العام الذي يستهدف تحديد دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين تحفزه مهمة واضحة لإصلاح المنظمة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. وسبب ذلك أننا نعرف أن المبادئ التي شكلت ميثاق الأمم المتحدة قد برهنت على صلاحيتها عبر السنين، وأظهرت فعاليتها مرات عديدة؛ وعلى الرغم من ذلك، لا بد لنا من أن نسلّم بأن هياكل السلطة التي أرسيت في الميثاق عندما وضع في عام ١٩٤٥ لا تلبي متطلبات تنمية العلاقات الدولية التي بزغت في عملية العولمة. واليوم أكثر من أي وقت

مضى، ينبغي لهذه المنظمة أن تساعدنا بإقامة ثقل موازن يحقق الإنصاف فيما بين جميع بلدان العالم.

لقد وقعت أحداث ليست بالقليلة منذ عام ١٩٤٥، ومما لا جدال فيه أن أجهزة الأمم المتحدة القديمة أنجزت باقتدار كبير المهام التي أسندت إليها نتيجة للحرب العالمية الثانية. واستمر الأمر على هذا النحو حتى الأمس، أما اليوم، فإن أجهزة الأمم المتحدة لم تعد تواكب مجتمعا دوليا تزايد عدده وتضاعفت مطالبه من أجل تحقيق التنمية الديمقراطية.

وفي هذا السياق، ليس من الممكن تأجيل إصلاح مجلس الأمن. وترى الجمهورية الدومينيكية أن هذا الإصلاح لا بد من إجرائه، وأن يأخذ في الاعتبار المساواة في السيادة بين الدول، والتمثيل الجغرافي العادل، والمستويات المختلفة للتنمية التي حققتها شعوبنا.

ونحن مقتنعون بأن إجراء زيادة في عدد الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين على أساس هذه المعايير ستسمح للأمم المتحدة بأن تضطلع بدورها الصحيح بوصفها الممثل الحقيقي للديمقراطية الدولية. فليس من المقبول أن يؤدي إصلاح مجلس الأمن إلى معاملة تمييزية من جانب البلدان المتقدمة بما يضر البلدان النامية.

وعلاوة على ذلك، لا بد لنا، كما قرر رؤساء دولنا وحكوماتنا في إعلان الألفية من أن نكثف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه. إن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه لا يعني فقط إحداث التغيير فيه، وإنما يعني كذلك التحسين في كل من هيكله وطريقة أدائه لعمله وعملية اتخاذ القرارات فيه. ويعني الإصلاح الشامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه كذلك ضمان وفائه بمسؤوليته الأساسية التي أناطه بها الميثاق والتي تتمثل في صون السلم والأمن الدوليين بشكل فعال انطلاقا من مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة.

وإدراكا للمسؤوليات التي تنطوي عليها هذه المهمة، فإن الجمهورية الدومينيكية تتطلع إلى شغل أحد مقاعد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن للمرة الأولى. وتود الجمهورية الدومينيكية أن تشارك في مجلس الأمن باعتبارها من الدول المؤسسة لهذه المنظمة، ولأنها بلد له تقليد سلمي، ويحترم معايير القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويؤمن إيمانا راسخا بأن تنمية شعوبنا تقوم على أساس استتباب السلام والأمن.

ومع ذلك، تود الجمهورية الدومينيكية أن ترى مجلس الأمن وقد تم إصلاحه بجميع جوانبه، حتى نشعر بأننا نشرف بالانتماء إلى جهاز تابع للأمم المتحدة يكون أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا، وأكثر شفافية، وأكثر شرعية، وأكثر اضطلاعا بالمسؤولية بما يحقق الخير للمجتمع الدولي.

السيد كلودومار (ناورو) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه هي كلمتي الأولى منذ انتخاب الأعضاء غير الدائمين الجدد في مجلس الأمن، فإنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم التهنئة بالنيابة عن حكومة بلادي إلى حكومات سنغافورة وأيرلندا والنرويج وموريشيوس وكولومبيا على انتخاب بلد كل منها لشغل مقعد في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. ويأمل وفد بلادي في أن يغتنم الأعضاء الجدد هذه الفرصة لطرح أفكار جديدة ومبتكرة من شأنها أن تساعد في زيادة التفاعل بين المجلس والأعضاء الـ ١٧٤ الآخرين في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا الهامة للسلام والأمن بجميع جوانبها.

وتؤيد ناورو تمام التأييد البيان الذي أدلى به ممثل بابوا غينيا الموقر السفير بيتر دونيغي في وقت سابق اليوم بالنيابة عن بلدان محفل جزر المحيط الهادئ الممثلة لدى الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أود أن أزيد من توضيح موقف ناورو فيما يتعلق ببعض جوانب المقترحات المطروحة

أمام الفريق العامل مفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن.

إننا إذ ندرك حقيقة أن ناورو منضمة إلى المناقشة التي استغرقت سبع سنوات حتى الآن، فإننا نشعر بدهشة بل وبفزع في نفس الوقت لانقضاء أكثر من ٢ ٥٠٠ يوما دون أن يتمكن الفريق العامل من التوصل إلى إجماع حول أي من القضايا المطروحة رغم وجود توافق في الآراء بين الأغلبية حول بعض هذه القضايا. وقد وافقت الجمعية العامة بقرارها ٣٠/٥٣ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ على أن تتخذ القرارات المتعلقة بمسألة إصلاح مجلس الأمن بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة على الأقل. وفي رأينا أن هذا القرار يمثل إشارة إلى الفريق العامل مفتوح العضوية حول الكيفية التي يجب أن يتعامل بها مع الصيغ العديدة لمقترحات الإصلاح المعروضة عليه.

وأخذا لهذا القرار في الاعتبار، كان العديد من رؤساء الدول والحكومات في قمة الألفية صريحين جدا عندما أعربوا عن خيبة أملهم إزاء بطء التقدم الذي أحرز حتى الآن. وكما قال بعض رؤساء اجتماعات الموائد المستديرة، فإنهم يأملون بإخلاص في ألا يجدوا أنفسهم بعد ١٠٠٠ عام من الآن مضطرين إلى تكرار نفس الكلام الذي قالوه. وتأمل ناورو أيضا في ألا يحدث هذا، غير أن اللهجة التي اتسمت بها بعض الكلمات التي ألقيت خلال اليومين الماضيين توحي بغير ذلك.

ويدرك وفدي الأثر المالي الذي يقترن ببناء السلام وحفظه، بما في ذلك الأنشطة ذات الصلة. وتبلغ ميزانية حفظ السلام في الوقت الراهن نحو بليوني دولار، وندرك كلنا جيدا مشاكل التدفق النقدي التي واجهت الأمانة العامة وما زالت تواجهها، لمجرد أن أكبر المساهمين قد قرر انفراديا أن يضع لنفسه حدا أعلى لمساهمته. ونرى لذلك وجوب أن تنشأ رابطة بين العضوية الدائمة في مجلس الأمن وقدرة الأعضاء على دعم ما يُتخذ فيه من قرارات، سواء من حيث المساهمات المالية أو القوة البشرية.

وتضم ناورو بالتالي صوتها إلى البلدان التي تدعو إلى توسعة كلتي فئتي العضوية، ولكنها ترى قصر العضوية الدائمة على البلدان المتقدمة النمو، وفقا لما يتفق عليه في النهاية من إضافة جديدة للمقاعد الدائمة. ولم تتخذ ناورو موقفا من مسألة سلطة حق النقض وذلك لمجرد أنها ما زالت تحاول استيعاب المناقشة المتعلقة بهذه النقطة على مدى سبع سنوات. بيد أنه يجب أن يكون لهذا الامتياز مقابل في حالة الإبقاء عليه كما هو في نهاية المطاف، ولا ينبغي للأعضاء الدائمين أو لمن يصبحون أعضاء دائمين أن يتراجعوا عن التزامهم بالدفع.

وفيما يتعلق بكيفية دفع هذه العملية إلى الأمام، تؤيد ناورو المقترح الذي تدعو له اليابان داخل نطاق الفريق العامل المفتوح باب العضوية والذي يقضي باتباع نهج متدرج في تسوية المسائل المعلقة، بدءا بالمسائل التي تحظى فيما يبدو بالدعم عن نطاق واسع، ومن ثم معالجة المسائل الأكثر إثارة للجدل. وتفهم ناورو أنه يوجد توافق في الآراء بين أغلبية الأعضاء، وحتى بين الأعضاء الدائمين الخمسة، بشأن توسيع كلتي فئتي العضوية في المجلس، غير أن ثمة اختلافات حول الكيفية التي يتم بها هذا.

وترى ناورو إمكان التوصل إلى تقارب في الآراء خلال فترة زمنية قصيرة إذا ركزنا كل طاقاتنا أولا على هذا الجانب من جوانب الإصلاح. أما المسائل الأخرى مثار الجدل كمسألة سلطة حق النقض، فيمكن تناولها فيما بعد، بدءا بعلاج أقلها إثارة لجدل، وهلم جرا. وأرى أن ثمة منطقا يبرر الأخذ بهذا النهج إزاء حالات الجمود الحالية.

وختاما، أرجو الإشارة إلى أن الأمين العام قد تحدى زعماءنا للحضور إلى هنا، إلى دار شعوب الأمم المتحدة

هذه، لقطع التزامات جريئة من شأنها تنشيط الأمم المتحدة من جديد وتجديدها حتى يتسنى لها الوفاء بالمهام التي تواجهها في الألفية الجديدة. وقد فعلوا ذلك باعتمادهم إعلان الألفية بإجماع الآراء.

وتمثل أحد التحديات في التعجيل بإصلاح مجلس الأمن. وقد عادت الكرة الآن إلى ملعبنا، ويتعين علينا تمريرها. وبالتالي، تناشد ناورو الجهات الميسرة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية أن تستخدم بمثابة ولاية لها، في جملة أمور، التوجيه الصادر عن رؤساء الدول أو الحكومات والقرار ٣٠/٥٣ بإنجاز هذه الوظيفة في أقصر وقت ممكن.

وأرجو في هذا الصدد لرئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية ولنائبي الرئيس كل النجاح في المهمة الشاقة التي تنتظرهم.

السيد بوتنارو (مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أوجه الشكر للرئيس على دعوته إلى مناقشة لهذا البند من جدول الأعمال. واسمحوا لي بأن أعرب عن تقديري أيضا للإسهام البنّاء الذي قدمه للمناقشة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن نائبا رئيس الفريق العامل، السفير هانز دالغرين، ممثل السويد. والسفير جون دي سارام، ممثل سري لانكا.

وتشير مشاركة هذا الحشد من الوفود في هذه المناقشة بجلاء إلى ما لهذه المسألة من أهمية حاسمة بالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة. وهي أيضا مؤشر واضح على إصرارنا الجماعي على تحقيق الإصلاح المتوخى لمجلس الأمن، ضمانا لطابعه التمثيلي ومشروعيته في القرن الحادي والعشرين.

لقد انقضت سبع سنوات منذ قررت الجمعية إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. وفي السنوات الأخيرة، أفاضت الدول الأعضاء في تناول جميع المسائل الرئيسية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. وقد أُحرز تقدم ظاهر في بعض الجوانب، ولا سيما الجوانب المتصلة بأساليب عمل المجلس. ويتعين على مجلس الأمن اليوم في الوقت ذاته، لدى التصدي لقضايا السلام والأمن الدوليين، أن يعالج مجالات النشاط الجديدة من قبيل بناء الدول، وإقامة الإدارات المدنية، وما إلى ذلك.

بيد أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية، رغم ما بذله من جهود مضنية، لم يأت بعد بالنتائج المرجوة فيما يتعلق بالمسائل التي ينبغي أن تشكل لب مجلس الأمن بعد إصلاحه. وما زالت الخلافات قائمة بين أعضاء الأمم المتحدة بشأن مختلف جوانب مسألة توسعة المجلس وتكوينه، فضلا عن مسألة حق النقض. وقد عكست تقارير الفريق العامل المكتوبة ومرفقاتها هذه الحقيقة طيلة السنين السبع الماضية.

وقد أقبل وفدي على الدورة الحالية للجمعية العامة، وربما شأنه في ذلك شأن الكثير من الوفود الأخرى، آملا في إحراز تقدم حقيقي في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. وبودنا أن نعتقد أننا الآن أقرب مما كنا في مثل هذا الوقت من العام الماضي إلى رؤية الخطوط العامة لحل ما. وينجم هذا التفاؤل المشوب بالحذر عن عدد من التطورات المشجعة التي حدثت هذا العام.

فقد شدد رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر قمة الألفية على ضرورة:

> ”تكثيف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه“. (A/RES/55/2، الفقرة ٣٠)

وقد جعلوا من الواضح بما فيه الكفاية أن من المنتظر أن تسفر مداولاتنا عن نتائج ملموسة، ويرجع أمر إنجاز هذه النتائج إلى الفريق العامل. كما حث الأمين العام الدول الأعضاء

أيضا، في تقرير الألفية، على التصدي لمهمة إصلاح مجلس الأمن دون إبطاء.

وتجدد التأكيد في الوقت ذاته على قوة التزام الأعضاء الخمسة الدائمين بإصلاح مجلس الأمن، كما يدل على ذلك، في جملة أمور، إعلان الولايات المتحدة عن قيامها بالنظر الجدي في أمر مجلس أمن يتجاوز عدد أعضائه ٢٠ أو ٢١ عضوا. ونأمل أن تؤدي هذه التطورات إلى تهيئة مناخ جديد يتسنى فيه للدول الأعضاء البدء بإجراء مناقشات أكثر عمقا بشأن المسائل الرئيسية المعلقة، بغرض التوصل إلى نتيجة نهائية.

وأود أن أغتنم الفرصة التي تتيحها مداولات اليوم لأؤكد من جديد بعض العناصر الأساسية في موقف بلدي بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

وكما أشار وزير خارجية مولدوفا في خطابه أمام الجمعية العامة قبل شهرين تقريبا، يكمن إصلاح مجلس الأمن في صميم عملية الإصلاح العام للأمم المتحدة. وينبغي أن يسترشد بمبادئ التمثيل الجغرافي العادل والديمقراطية والفعالية والكفاءة والشفافية. واستنادا إلى هذا الأساس نستطيع تحديث تكوين مجلس الأمن بحيث يواكب الزيادة الكبيرة في عضوية الأمم المتحدة بوجه عام منذ عام ١٩٦٥، حين أجري آخر إصلاح للمجلس.

وتؤيد مولدوفا إجراء زيادة معتدلة على حجم المجلس وزيادة معقولة في عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، تتمشى مع مبدأ التوزيع الجغرافي العادل وتكفل التوازن المناسب بين البلدان الصناعية والبلدان التي ما زالت قيد التنمية. ومن حيث الأعداد، نرى أن عضوية قوامها ٢٤ أو ٢٥ عضوا من شأنها أن تكفل التوازن الصحيح بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين.

وفيما يتعلق بتخصيص المقاعد الدائمة، سبق أن ذكرنا بالفعل على أرفع مستوى أن ألمانيا واليابان، بالنظر للأدوار التي تضطلعان بها على الصعيدين السياسي والاقتصادي في عالم اليوم، جديرتان بالانضمام إلى قائمة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بعد تجديده.

وجمهورية مولدوفا مستعدة أيضا للتصويت لصالح تمثيل أكبر لبلدان من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك تمثيلها في العضوية الدائمة لمجلس الأمن. وفي الوقت ذاته، نود إعادة التأكيد على موقفنا بأنه يتعين بالضرورة أن يشمل توسيع فئة العضوية غير الدائمة مقعدا إضافيا لمجموعة دول أوروبا الشرقية، والتي ازداد عددها إلى أكثر من الضعف خلال العقد الماضي.

ومثل بلدان أخرى عديدة، تعتبر جمهورية مولدوفا أن الاستعراض الدوري لتركيبة المجلس سوف يساعد أيضا في الحفاظ على طابعه التمثيلي في المستقبل. وينبغي أن يبحث مثل هذا الاستعراض ما إذا كانت التغييرات القادمة المحتملة في العلاقات الدولية يجب ترجمتها إلى مزيد من التغييرات الهيكلية في العضوية.

أخيرا، أود التأكيد على أن ما نحتاجه بالفعل في هذه المرحلة هو إبداء الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء على مواصلة الجهود لتحقيق الاتفاق العام حول القضايا المعنية، بدءا بتلك التي تبدو وكأنها تحظى بتأييد واسع النطاق. وفي رأينا أنها تشمل توسيع كل من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، بما فيها البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء، في العضوية الدائمة الموسعة، وإجراء إصلاحات في عملية صنع القرار، والحاجة إلى استعراض دوري.

السيد موتابوبا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): تم التوقيع على ميثاق منظمتنا بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥

في سان فرانسيسكو ودخل حيز التنفيذ بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥. ولقد أدخلت بضعة تعديلات على الميثاق، مثل التعديلات على المواد ٢٣ و ٢٧ و ٦١. واعتمدت هذه التعديلات من قِبَل الجمعية العامة بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٦٥. ومنذ ذلك الحين، لم يتغير سوى قدر قليل للغاية حتى يتناسب ميثاق منظمتنا وهيئاتها الرئيسية مع العصر الذي نعيش فيه.

ويؤيد وفد رواندا موقف منظمة الوحدة الأفريقية حول هذه المسألة الهامة الخاصة بتمثيل الأعضاء داخل مجلس الأمن ومرة أخرى يرحب بالتعديل ذي الصلة للمادة ٢٣ والذي أدى إلى زيادة أعضاء مجلس الأمن من ١١ إلى ١٥ عضوا. وسوف نرحب إذا تم توسيع العضوية مرة أخرى بما يترجم حقائق وقتنا الحاضر ويكون عادلا، هذا إذا كان العدل لا زال يعني شيئا له قيمة ويستحق الحديث عنه.

بل إن الميثاق ذاته، في الفصل الثامن عشر، المادة ١٠٨، قد لا يتسع نطاقه كثيرا للعدل:

”التعديلات التي تدخل على هذا الميثاق تسري على جميع أعضاء الأمم المتحدة إذا صدرت بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة وصدق عليها ثلثا أعضاء الأمم المتحدة ومن بينهم جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين“.

وتفتح قراءة هذه المادة بابا للتفكير. إذ أنه من الممكن الحصول على أصوات ثلثي أعضاء هذه الجمعية العامة اليوم. ومن الممكن تصديق ثلثي الأعضاء في هذه المنظمة العالمية غدا أو العام القادم على هذه التعديلات. ومن الممكن بقدر مماثل أن تشمل هذه الأصوات الأعضاء الخمس الدائمين، ولكن هل من الممكن تحقيق ذلك واقعيا؟ إن ارتياب وفد بلادي في هذا الاحتمال الأخير بانضمام الأعضاء الخمس الدائمين يستند إلى الحقائق أكثر من التخمين.

ولا يزال نظام حق النقض الذي يملكه الخمسة الدائمون قائما وقد لا يكون مصدر كل الشرور. وبعد كل المشاورات التي عقدت بشكل مباشر أو غير مباشر، رسمي أو غير رسمي، تدل جميع المؤشرات على أن ما من أحد بين الخمسة مستعد للتنازل عن حق النقض لعدد من الأسباب، ونستطيع أن نحصي من بينها الحاجة إلى الإبقاء عليه بوصفه رادعا، والخوف من نوايا واستراتيجيات الآخرين غير المعلنة، والمصالح الراسخة والامتيازات المكتسبة المرتبطة بوضعهم الحالي، والحاجة إلى الحفاظ على الوضع الراهن عندما يمارس ضغط ضئيل، ونقص الجدية والالتزام نحو التغيير من بقية الأعضاء، والذين أصبحوا أيضا منقسمين لأسباب عقيمة، حيث الطمع ومحاولات تحقيق السيادة على الآخرين لم تعد أمورا يتم إخفاؤها بل يباح بها علنا.

ولقد أعربت وفودا أخرى عن ذلك فقالت إن التغيير لمجرد التغيير ليس تغييرا. إذا كان القصد من التغييرات انعكاس عصرنا على العضوية، فليحدث التغيير، كما ينبغي، لهذا الغرض. وإذا كان القصد من التغييرات أن تكون شكلية فقط، فلا يجب أن نضيع وقتنا ولنحافظ على الوضع الراهن. وإن كان القصد من التغييرات أن نضاعف مرة أخرى قوة من هم بالفعل أقوياء، عندئذ يصبح المجهود غير ذي صلة. وإذا كان القصد من التغييرات، على العكس، أن تأخذ في الاعتبار البلدان النامية التي تم تجاهل أصواتها زمنا طويلا، عندئذ سيكون لهذه التغييرات معنى وينبغي أن تحدث. لقد جرى تهميش البلدان النامية بما فيه الكفاية وأطول مما ينبغي لدرجة أن الأعضاء الذين لديهم قلوب ينبغي أن يجلسوا ويفكروا منطقيا وعمليا في كيفية إنقاذ صورة ومستقبل هذه المنظمة. ولكي يتحقق هذا، نحتاج إلى منهج شامل بدلا من الحلول الناقصة والجزئية.

وينبغي على الجمعية العامة أن تتذكر أن أفريقيا، كقارة، غير ممثلة، ورغم ذلك يتعامل المجلس مع الأمور الأفريقية بشكل يومي تقريبا مع أعضاء غير دائمين فقط، والذين يأتون ويذهبون وأحيانا يذهبون بدون أن يكون لهم أي تأثير بشأن التغييرات التي نناقشها اليوم والسبب في ذلك ببساطة هو أن ليس لديهم سلطة القرار، ناهيكم عن الانحياز الطبيعي والواضح لكل عضو في مواجهة الآخرين وقضايا معينة أو مجالات محددة. وليس لأكبر شريحة من أعضاء هذه المنظمة، وهي حركة عدم الانحياز، تمثيل في عضوية مجلس الأمن. وهذا لا يخلق فقط عداوات لا لزوم لها، ولكنه يثير أيضا الشكوك في مسألة نزاهة وحياد منظمتنا.

إن زيادة عدد الأعضاء الأوروبيين أو الآسيويين أو غيرهم لن تحل في حد ذاتها هذه المشكلات، وذلك لأن القضية الأساسية هي ببساطة أكثر من زيادة عدد الأعضاء – إنها أداء المجلس لمهامه والأساليب التي يؤدي بها عمله. فبدلا من تركيز جهوده على المهام والسلطات الممنوحة له في المواد من ٢٤ إلى ٢٦، اختار الطريق السهل الذي يفعل فيه كل شيء لكنه لا يصل بأي شيء إلى النهاية السعيدة. ويقول المثل إن من يحاول الإمساك بالكثير يخسر كل شيء.

لقد آن الأوان لكي يتم إصلاح المجلس بحيث يكون تمثيله حقيقيا. وهذه هي مسألة أخلاقيات ومنطق بسيط. إذ يتعين على المجلس أن يدرك أن معظم عمله يتركز على أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وهي قارات لا تتم استشارة بلدانها بالقدر المناسب حول المشكلات التي تخصهم أو حلولهم المقترحة لهذه المشكلات. وهذا ينطبق على غير مجلس الأمن، فهو يعبر عن جميع هيئات ووكالات الأمم المتحدة. ويعتقد وفد رواندا أن الولايات الواضحة التي نرجع إليها جميعا والتي يؤكد عليها بقوة تقرير الإبراهيمي لا يمكن تحديدها بوضوح أو أن تكون واقعية إذا كانت الشعوب المعنية أساسا ليس لها رأي أو إسهام من أي نوع.

إن لهذه القارات والبلدان أيضا خبرة في القضايا الخاصة بها. وهي، أيضا، أعضاء في هذه المنظمة وينبغي مشاركتها على جميع مستويات صنع السياسة واتخاذ القرار. إذا تذكرنا ذلك في أي شيء نفعله ونقوله في المنتديات المختلفة لإنقاذ منظمتنا من الرتابة، والاستبعاد الصارخ، والمواقف المتصلبة لأعضائها حول أمور هامة، مثل إصلاح المجلس، فعندئذ فقط نستطيع الادعاء بأننا نسير في الاتجاه الصحيح.

السيد جاكوب (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): اليوم أود أن أعرب عن تأييد دولة إسرائيل لإصلاح مجلس الأمن. ونحن نتشاطر الرؤية التي عبر عنها مختلف الممثلين لمجلس أمن أكثر إنصافا في تمثيله وشفافية في عمله.

فقد تغير العالم تغيرا جذريا منذ تأسيس الأمم المتحدة في ١٩٤٥، بل حتى منذ آخر توسيع لمجلس الأمن في ١٩٦٥. وفي السنوات الخمس والثلاثين الماضية، قبل انضمام ٧٢ دولة جديدة إلى عضوية الأمم المتحدة.

وقد تضافرت نهاية الحرب الباردة، والاتجاه إلى الديمقراطية، وموجة العولمة الكاسحة وظهور قوى اقتصادية جديدة – هذه كلها وأكثر منها معا في تغيير شكل عالمنا والطرق التي تتصل بها الأمم كل بالأخرى تغيرا كبيرا. ويجب أن يوائم مجلس الأمن نفسه حتى يعكس بشكل مخلص هذه الحقائق الجغرافية – السياسية والاقتصادية الجديدة. وفي الوقت نفسه، فإنه يجب الحفاظ على فعالية مجلس الأمن.

وكخطوة واضحة، ينبغي أن تزاد العضوية لتعكس العضوية المتزايدة في الأمم المتحدة في مجموعها. وهذا التوسيع ينبغي أن يمارس رغبة في ضمان أن يظل المجلس ممثلا للإرادة الأكبر للمنظمة، دون تقويض قدرته على الوفاء بمسؤولياته بمقتضى الميثاق. وهذا يتحقق، أولا وقبل كل شيء، بالتأكد من أن تكون عضوية المجلس مستخلصة بشكل متناسب من

جميع مناطق العالم وأن تزاد العضوية بشكل كاف لتعكس التنوع الكبير للثقافات والآراء بين أمم العالم.

علاوة على ذلك، ينبغي أن تحسن إجراءات المجلس حتى توفر لأعضاء هذه المنظمة معرفة أفضل للاعتبارات التي تكمن وراء مداولات المجلس ومواقفه وقراراته. وينبغي أن تعقد الاجتماعات في شكل علني مفتوح، وينبغي أن نكون قادرين على توقع أن تكون الوثائق والمحاضر المكتوبة متاحة بسهولة. وهذا من شأنه أن يضمن توفير معلومات يمكن الاعتماد عليها، والقضاء على حالات سوء الفهم وتعزيز الثقة في قرارات المجلس. وتلك الآليات التي تتبنى الشفافية المحسنة لن يكون من شأنها سوى تحسين قدرة المجلس على الوفاء بالتزاماته المفروضة بمقتضى الميثاق.

وبجانب هذا، هناك عدد من الطرق الأخرى التي يمكن تحسين أساليب العمل بها. ينبغي أن تكون اجتماعات ومداولات المجلس مفتوحة لغير الأعضاء. وينبغي أن ينظم رئيس المجلس تقديم الإحاطات الإعلامية على أساس منتظم، وأن تتاح مشاريع القرارات والبيانات المكتوبة الموزعة خلال المشاورات الرسمية لجميع أعضاء الأمم المتحدة في وقت مبكر قدر الإمكان.

هذا كله من شأنه أن يزيد مصداقية المجلس وفعاليته، وأن يعزز أيضا ثقة المجتمع الدولي في المجلس بشكل خاص، وفي الأمم المتحدة بشكل عام. وينبغي أن تكون عملية الإصلاح متصورة بشكل واسع ومدروسة دراسة متأنية، مع تنفيذ التغييرات بحيث يتسق كل منها مع الآخر لتحقيق الهدف المشترك الخاص بسياسة الكفاية والفعالية. وطوال هذه العملية، يجب الحرص على أن يعكس أي تغيير الاتفاق العام بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

فيما يتعلق بمبدأ التمثيل المنصف، أود أن أذكر الآن أن هذا العام المنصرم صادف قبول عضوية إسرائيل الكاملة، وإن كانت مؤقتة في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

والانضمام إلى مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى سيساعد على تصحيح مفارقة لم تتأثر بها أية دولة عضو أخرى، وهو خطوة هامة، وإن كانت خطوة أولى، نحو اندماج إسرائيل الكامل في الأمم المتحدة. إلا أن هذه العملية لا تزال في بدايتها. وحتى يتحقق مبدأ المساواة في السيادة بين الدول تحقيقا تاما، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، يجب أن يمتد قبول إسرائيل في مجموعة إقليمية ليشمل جميع مقار الأمم المتحدة في أنحاء العالم. ويجب أن تصبح إسرائيل أيضا مخولة الحق في نفس الترشيحات التي يتمتع بها سائر أعضاء الأمم المتحدة. وإلى أن يحين ذلك الوقت، سيظل وضع إسرائيل داخل منظمة الأمم المتحدة غير متساو.

وينبغي أن أذكر أننا بينما نقدر الاندماج في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، لا نزال ملتزمين بتحقيق العضوية مع شركائنا الطبيعيين في المجموعة الآسيوية. ومع ذلك، إلى أن تتحقق هذه العضوية، فمن شأن اندراجنا في مجموعة الدول الغربية ودول أخرى أن يكفل قدرتنا على المشاركة كدولة عضو كامل العضوية وعلى قدم المساواة. وقد كانت جهود الأمين العام في إيجاد هذا التحول، وستظل، حاسمة في إنجاحه.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): يولي وفد بلدي أهمية كبرى لمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. وهذه مسألة ذات أهمية بالغة لبلدي وللمجتمع العالمي.

لقد ظللنا طوال السنوات السبع الماضية نحاول بشكل جماعي معالجة مسألة إصلاحات مجلس الأمن. وذكرت الدول الأعضاء مواقفها الوطنية ذات الصلة ثم

أعادت ذكرها، وتفكرت مليا بشأن المسألة لمئات الساعات خلال هذه الفترة. ومع ذلك لسنا حتى قريبين من تجميع مجموعة متكاملة من الإصلاحات تحظى بتوافق الآراء وتحظى بثقة أعضاء الأمم المتحدة.

ويتمثل التحدي الذي أمامنا في الإبقاء على الزخم من أجل إصلاحات المجلس وعدم فقد العملية الحماس. فقد ظلت الإصلاحات معلقة لوقت طويل. ونحن بحاجة إلى السعي بشكل مستمر لتحقيقها بشعور متجدد لأهميتها العاجلة، وذلك لخمسة أسباب على الأقل:

أولا، لا يعكس مجلس الأمن حقائق عالم اليوم السياسية والاقتصادية كما أنه ليس ممثلا لعضوية الأمم المتحدة التي ازدادت بشكل كبير منذ ١٩٦٥ ويجب أن تنعكس هذه العوامل في هيكل المجلس.

ثانيا، بعض العناصر الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة، التي كانت تعتبر أساسية عندما أنشئت الأمم المتحدة، أصبحت لا أهمية لها على الإطلاق في السياق العالمي السياسي والاقتصادي الحالي المتغير بشكل كبير. ونحن بحاجة إلى إزالة تلك المفارقات القائمة في الميثاق.

ثالثا، تتعرض مصداقية مجلس الأمن والثقة به للتشكيك فيهما بشكل متزايد. إذ فقد المجلس الصلة بناخبيه، وذلك يرجع من ناحية إلى فشله في السيطرة على المشاكل العديدة المدرجة في جدول أعمالا ومن ناحية أخرى إلى تفضيله العمل بسرية في عزلة تامة. ويجب علينا أن نعكس هذا الاتجاه.

رابعا، ترى البلدان الصغيرة أنها تُستبعَد تدريجيا عن عملية صنع القرار في مجلس الأمن في وقت يتوقع منها المزيد من المساهمة بقوات وبأموال. وينبغي أن توفر لها الفرصة للمشاركة في جميع جوانب عمل المجلس.

خامسا، تشعر الدول الأعضاء بإحباط متزايد نتيجة المناقشة العقيمة بشأن إصلاحات المجلس. وعدم إحراز تقدم قد يولد في نهاية الأمر عدم مبالاة بشكل عام بين الدول الأعضاء. ويتحتم علينا أن نتوصل إلى توافق آراء قبل أن يتخلى عن المسألة باعتبارها طريقا مسدودا.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

لقد وجه رئيس الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، السيد ثيو - بن غوريراب، أعمال الفريق العامل مفتوح باب العضوية بطريقة قيادية مثالية ومهارة دبلوماسية فائقة. ويثني وفدي عليه ثناء حارا لما أداه من عمل جدير بالثناء. كما نتوجه بتقديرنا أيضا إلى السفير دالغرين والسفير دي سارام لتفانيهما في أداء مهمة الفريق العامل.

وتثق نيبال في أن الفريق العامل سيتمكن في ظل قيادتكم المقتدرة والمستنيرة للدورة الحالية للجمعية العامة، يا سيادة الرئيس، من المضي قدما إلى الأمام بكامل طاقته وسيتوصل إلى إيجاد أرضية مشتركة لمجموعة الإصلاحات المتعلقة بمجلس الأمن.

ويرى وفدي أن مداولات الفريق العامل السابقة لم تذهب كلها سدى، على الرغم من أن مجموعة محددة من الإصلاحات المتفق عليها لم تصبح بعد في متناول أيدينا. فقد أسهمت في إحراز بعض التقدم بالنسبة لبعض المسائل الإجرائية. وقد ساعدت الدول الأعضاء أيضا على تفهم مصالح وحساسيات بعضها البعض على نحو أفضل، وأظهرت نطاق الإصلاحات وأبعادها وبلورت الحاجة إلى تحقيق نتائج قائمة على التوازن الدقيق.

والواقع أن هناك بالفعل تلاق أساسي في آراء الأغلبية الساحقة من الأعضاء بشأن مجموعة من العناصر والأساليب الجوهرية المتعلقة بإصلاح المجلس. وما يعوق

التقدم إلى حد بعيد، هو التشدد الذي نجده على هوامش مختلف المواقف الوطنية الممتدة. وعلينا أن ندرك أن تعطيل إصلاحات المجلس لن يحقق أي هدف على الإطلاق. ومن ثم علينا أن نسمو فوق مصالحنا الضيقة، وأن نتقبل حتمية القيام ببعض التنازلات وأن نصبح أكثر تواؤما حتى يمكن تحقيق انفراج من أجل الصالح الأعظم للبشرية.

وتؤمن نيبال إيمانا عميقا بأن علينا أن نسعى جاهدين لإصلاح مجلس الأمن إصلاحا شاملا. وينبغي أن تشكل زيادة عدد أعضاء المجلس وتحسين أساليب عمله كلتاهما جزئين لا يتجزآن من إصلاح المجلس، وينبغي القيام بهما بنفس التركيز والقوة.

ونحن على يقين من أن الإصلاح ينبغي أن يتابع بإحساس عظيم بمدى الحاجة إليه. ومع ذلك، فنحن متيقنون أيضا من أنه لا يوجد إصلاح سريع أو حل جزئي لمثل هذه المسألة الهامة التي تنطوي على آثار واسعة النطاق على مجتمع الأمم. ومن المؤكد أن العلاج المتعجل سيشوه عمليات الإصلاح ويشيع الاستياء بين الأعضاء فضلا عن أنه سيبطل فعالية المجلس ويقوض شرعيته.

وتؤيد نيبال، بوصفها أحد الداعين الأوائل لإصلاح مجلس الأمن، إجراء زيادة محدودة في عدد الأعضاء من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. ولا بد أن يكون التمثيل الجغرافي العادل والتوازن الأمثل بين البلدان النامية والمتقدمة هو محور هذه الزيادة في عدد الأعضاء. وعلينا في الوقت ذاته أن نحافظ على فعالية المجلس وسرعة حركته، وهما أمران يتسمان بأهمية بالغة فيما يتعلق بسرعة المجلس في الاستجابة لحالات الطوارئ.

وسيكون إنشاء فئات أخرى من العضوية فكرة تتسم بالتجديد ومثيرة للاهتمام. إلا أنها يحتمل أن تدخل مزيدا من التعقيد وعدم التوافق على المجلس. ويخشى وفدي أن تضيف أيضا مجموعة جديدة من الدول المحظوظة وتؤكد التمييز المتأصل بالفعل في هيكل المجلس.

وترحب نيبال بالإصلاحات الإجرائية التي اضطلع بها المجلس حتى الآن استجابة للطلب المستمر من جانب العضوية العامة. وتنطوي هذه الإصلاحات على بعض التحسينات، إلا أنها أقل مما يمكن أن تقبله الدول الأعضاء كحد أدنى، الأمر الذي يدعو إلى الأسف.

وعلى سبيل المثال، لا يمكن أن تكون مناقشات المجلس العلنية ذات الطابع الأكاديمي بديلا للمشاورات غير الرسمية بشأن مشكلة محددة، التي تسبق اتخاذ القرارات والتي لا يكون للدول غير الأعضاء في المجلس في الوقت الحالي دور تقوم به فيها، على الرغم من أن هذه الدول يتعين عليها تعريض أفرادها للخطر وأن تسهم بالأموال من أجل تنفيذ قرارات المجلس.

وينبغي أن تشكل الشفافية والقابلية للمساءلة اللتان نطريهما كثيرا بوصفهما من الفضائل التي يقوم عليها أساس المجتمع الديمقراطي، مصدرين للثقة في الجهاز الديمقراطي الذي نود أن يكون عليه المجلس وفي قوته. فهما سيعززان شرعية المجلس ومصداقيته، مما يعود بالفائدة على المجتمع العالمي بأسره.

وما برح حق النقض هو العقبة الأساسية التي تعترض سبيل التوصل إلى توافق آراء بشأن إصلاحات المجلس. وهو يمثل مفارقة تاريخية ويفتقر إلى الديمقراطية بصفة تامة؛ كما يتناقض تناقضا صارخا مع مبادئ الأمم المتحدة، التي أنشئت على أساس المساواة في السيادة بين الدول. وهو يعبر عن رأي عالمي تمت صياغته في حقبة عفا عليها الزمن عندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وكان الاستعمار ما زال حيا. وهو يتعارض أيضا مع القيم الديمقراطية التي يتعاظم اعتناقها بين البلدان في الوقت الحاضر.

ومن الناحية النظرية فإن إلغاء حق النقض تماما سيعزز الأمم المتحدة ويوحي للبلدان بأن تمارس الديمقراطية بشكل أكبر. وينبغي تقليص استعماله لحين إلغائه، وقصر استعماله على التصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق فحسب. وثمة احتمال أن تتلكأ عملية الإصلاح إلى ما لا نهاية وأن تستمر شرعية المجلس في التآكل إذا فشلنا في الاتفاق على التخلص من هذه العقبة الأساسية.

وفي عالم يتغير تغيرا متواصلا، يكون من الصائب تماما أن ننشئ آلية للاستعراض الدوري لدراسة جميع جوانب زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وتكييفه مع التحديات الطارئة. إلا أن هذا الاستعراض ينبغي أن يكون غير تمييزي.

وتتطلع نيبال، كبلد صغير، إلى الأمم المتحدة بوصفها دعامة للسلم العالمي ولأمنها الخاص. ولنا مصلحة كبيرة جدا في مجلس أمن فعال تمثيلي وديمقراطي. ولذلك فنحن ملتزمون بمواصلة العمل مع غيرنا من الدول الأعضاء لتحقيق ذلك الهدف.

وقد أمرنا رؤساء دولنا أو حكوماتنا في قمة الألفية أن ”نكثف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه“ (القرار ٥٥/٢، إعلان بشأن الألفية، الفقرة ٣٠). وتوفر القمة للفريق العامل المفتوح العضوية وللدول الأعضاء الرؤية والإلهام وتكليفنا بالمتابعة حتى نشرع في عملنا على وجه السرعة. ويمكنكم، سيدي الرئيس، أن تعولوا على تأييد وفدي التام في هذا المسعى.

السيد سوتيروف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أشكر سلفكم، وزير الخارجية ثيو - بن غوريراب، ونائبي رئيس الفريق العامل السفير دالغرين والسفير دي سارام، لما بذلوه من جهود لا تعرف الكلل على مدى السنة الماضية لتحقيق تقدم مطرد فيما يتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن.

وما فتئ الوفد البلغاري يعلق دوما أهمية كبيرة على هذه المسألة، وهو يرحب باستعدادكم، سيدي الرئيس، لإيلاء الاهتمام الواجب بها خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشيد بجهودكم في إدارة أعمالنا فيما يتصل بهذه المسألة الهامة بطريقة نشطة ومتسمة بالانفتاح والشفافية والموضوعة. إننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الزخم الذي ولدته قمة الألفية لإصلاح مجلس الأمن ينبغي استخدامه للمساعدة في تبسيط وتعزيز المنظمة وجعلها أكثر فعالية واستجابة للواقع الجديد.

وقد أعربت بلغاريا مرارا وتكرارا عن آرائها بشأن شتى جوانب الإصلاح في مداولات الفريق العامل مفتوح العضوية. وفيما يتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن، تشاطر بلغاريا الرأي القائل بأن هذا التوسيع ينبغي أن يشمل فئتي العضوية - الدائمة وغير الدائمة على حد سواء - لأن هذه طريقة أنسب للتعبير عن التغيرات الشاملة الحادثة في العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. ومن شأن إضافة خمسة مقاعد دائمة جديدة وعدد مماثل من المقاعد غير الدائمة بما يجعل العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الأمن يصل إلى زهاء ٢٥ عضوا أن يعيد التوازن ويزيد من مصداقية وشرعية قرارات مجلس الأمن. ولدى بلغاريا اقتناع راسخ بأن التوزيع الجغرافي العادل يشكل أساسا متينا ومعيارا صالحا لتوسيع نطاق مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان المحافظة على سلطة هذه الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة وزيادة فعاليتها. لذلك، فإننا نؤيد إجراء توسيع يأخذ في الاعتبار كلا من الزيادة في عدد أعضاء الأمم المتحدة. والدور المتزايد الذي تضطلع به دول معينة لها إمكانيات سياسية واقتصادية كبيرة - مثل ألمانيا واليابان - يمكنها أن تتولى مسؤوليات الأعضاء الدائمين.

ونظرا لأن عدد أعضاء المجموعة الإقليمية لدول أوروبا الشرقية قد تضاعف خلال العقد المنصرم، فإن بلغاريا

ترى ضرورة تخصيص أحد المقاعد الإضافية غير الدائمة لهذه المجموعة مما يجعل العدد الإجمالي من المقاعد غير الدائمة المخصصة لمنطقتنا يصل إلى مقعدين في المجلس الموسع.

وفيما يتعلق بالسلطات التي يرتبها حق النقض للأعضاء الدائمين، نحن نرى أنه في ظل الظروف الحالية من الضروري الحد من استخدام هذه السلطات من أجل جعل عمل مجلس الأمن في التصدي للتحديات الجديدة في القرن الحادي والعشرين فعالا. وتشاطر بلغاريا الرأي القائل بأن هذا التقييد لحق النقض يمكن تحقيقه بدون إدخال تعديلات على الميثاق. إن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إذ لا تفوتهم حقيقة أنهم يعملون بالنيابة عن المنظمة ككل فإنه يتعين عليهم أن يحدوا من ممارسة حقهم في النقض. وقد يكون بالإمكان الاتفاق على عدد من الشروط لاستبعاد استخدام حق النقض وتطبيق هذه الشروط. ومن دواعي التشجيع في هذا الصدد أنه لوحظ في المناقشات التي جرت في الفريق العامل أن البلدان المتطلعة للعضوية الدائمة ضمت صوتها إلى الأصوات المنادية بجعل استخدام حق النقض مقيدا بشكل أكبر.

وبقدر ما يتعلق الأمر بأساليب عمل مجلس الأمن، يسر وفد بلادي أن ينوه بالتقدم الكبير الذي أحرز في مجال تعزيز الشفافية واعتماد صيغ مبتكرة.

وفي الختام، نحن مقتنعون بأنه وقد انقضت سبع سنوات من المناقشة في الفريق العامل فإن الوقت قد حان لكي نعمل جميعا، في نهاية المطاف، على سد الفجوة القائمة التي تحول بيننا وبين تحقيق تقدم ملموس في هذا الخصوص. وسيعزز وفد بلادي إسهامه في الجهود المشتركة، مع استعدادنا للعمل مع البلدان الأخرى ذات الفكر المتماثل من مجموعة الـ ١٠ في تأييد أية مبادرة ترمي إلى التوصل إلى حل توفيقي عملي.

إن بلغاريا ليس لديها أدنى شك في أنكم، يا سيدي الرئيس، ستمارسون حكمتكم ومهاراتكم في توجيه عملية إصلاح مجلس الأمن بشكل فعال. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد جدا إجراء مشاورات واسعة النطاق مع العضوية الكاملة لضمان التوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء. ولا حاجة إلى القول بأنه في وسعكم التعويل على تأييدنا لكم في مواجهتكم لهذا التحدي.

السيد مكويرا (شيلي) (تكلم بالاسبانية): أود في البداية، يا سيدي الرئيس، أن أتوجه بالشكر لسلفكم السيد ثيو – بن غوريراب من ناميبيا ولنائبي رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية السفير جون دي سارام ممثل سري لانكا والسفير هانز دالغرين من السويد على ما بذلوه من جهد لإحراز تقدم حقيقي فيما يتعلق بهذه المسألة.

إن وفد شيلي يأتي للاشتراك في هذه المناقشة وهو يشعر بقلق وإحباط إزاء ضآلة التقدم الذي أحرز فيما يتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن. لقد بدأت الجمعية العامة عملية إعادة النظر في تكوين مجلس الأمن وفي أساليب عمله في وقت يعود إلى عام ١٩٩٢. وكنا نعلم أنه نتيجة للطبيعة الذاتية لهذه المسألة ولتنوع الآراء والمصالح على حد سواء فإن هذه العملية ستكون طويلة ومعقدة. ومع ذلك، فإننا أقدمنا على هذه المفاوضات الصعبة بإحساس من التفاؤل نظرا لوجود اعتقاد عام بالحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن حتى يكون قادرا على التصدي بفعالية للمسؤوليات الجديدة للمنظمة الناجمة عن عمليات التحول التي جرت في المجتمع الدولي. غير أنه خلال الأعوام الثمانية الماضية، جرت عملية غريبة ومضنية. إذ اتجهنا إلى الجمعية العامة لإبراز الطابع الملح لإصلاح مجلس الأمن، فلم نتمكن في الفريق العامل مفتوح العضوية من إحراز تقدم في المفاوضات بشأن المضمون.

واليوم، نجتمع مرة أخرى هنا لنعرض وجهات نظرنا حول هذه المسألة، إلا أن حالتنا النفسية مختلفة هذه المرة. فمن ناحية، يحدونا الأمل بأن ما قاله أكثر من ١٥٠ رئيس دولة أو حكومة شاركوا مؤخرا في قمة الألفية سيوفر زخما جديدا لهذه العملية. ولكننا من ناحية أخرى نخشى ألا يكون هذا النداء الذي وجهه رؤساء الدول أو الحكومات كافيا لإحداث تغير إيجابي في الوضع الحالي.

تلك هي المسألة التي تسبب قلقا بالغا لوفد شيلي في المرحلة الحالية من هذه العملية.

وفيما يتعلق بالمسائل الموضوعية، فإننا قلنا مرارا وتكرارا إن شيلي توافق على ضرورة إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن يشمل تكوينه وأساليب عمله ومشكلة حق النقض.

وبالنسبة لمسألة تكوين المجلس، يؤدي بلدي توسيع عضوية المجلس بفئتيها بطريقة تعبر بشكل كاف عن الواقع الدولي الجديد. وبالنسبة لأساليب عمل المجلس، تعترف شيلي بأوجه التقدم التي تحققت في هذا المجال خلال السنوات القليلة الماضية، خصوصا فيما يتعلق بإدخال مستويات أكبر من الشفافية على مداولات هذه الهيئة. ونرى في الوقت نفسه أن المشاركة والشفافية في مداولات مجلس الأمن هي حقوق وواجبات يتعين تبيانها بوضوح في قواعد محددة، بحيث لا تكون متوقفة على حسن نية أعضاء المجلس.

وفيما يتعلق بحق النقض، فكما هو معروف للجميع، نحن نرى منذ انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو أن هذا الحق يمثل آلية تقوض الطبيعة الديمقراطية للمنظمة. وبالتالي نرى ضرورة تقييد حق النقض بحيث يقتصر استخدامه أولا على الحالات التي تندرج في إطار الفصل السابع من الميثاق، إلى أن يتم إلغاؤه بعد ذلك. وينبغي أن تنفذ عملية الإصلاح هذه بطريقة تقوم على المشاركة من جانب الجمعية العامة وفقا لأحكام القرار ٣٠/٥٣.

ومن الواضح أن الطريق المسدود الذي نواجهه الآن في هذه العملية ينبغي أن يدفعنا إلى التفكير بإمعان في مستقبل هذه العملية. وكما قلنا من قبل، يمثل الانقسام الثنائي الحالي بين الرغبات المعرب عنها والنتائج التي تحققت حتى الآن مشكلة تؤثر على صورة الأمم المتحدة وقدرتها على العمل.

وإن كان ثمة حقيقة واحدة قد أصبحت واضحة على مدى السنوات الثماني الماضية، على الأقل في نظر وفد شيلي، فهي أن مجرد تكرار مواقفنا لن يؤدي إلى النتائج التي نأمل في تحقيقها. لذلك نرى أن الوقت ربما قد حان لكي يعالج الفريق العامل المفتوح العضوية تحديدا مشكلة الشلل الذي انتاب مفاوضاتنا. وفي هذا السياق، ينبغي أن نستكشف صيغا أخرى قد تمكننا من إحراز التقدم صوب الاتفاق الذي نرجو جميعا أن نراه ولكنه ما زال يراوغنا. فكأننا قد وصلنا في نهاية طريق طويل إلى باب موصد ولا تناسب مفاتيحنا أقفاله. وربما يكون الوقت قد حان لصنع مفاتيح جديدة.

السيد سبيرولاري (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): تركز مناقشة اليوم على مسألة هامة جدا لجميع الدول الأعضاء وبالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة ذاتها، ألا وهي إصلاح مجلس الأمن. ويشهد عدد المتكلمين في هذه المناقشة بما توليه الدول الأعضاء من اهتمام لإصلاح مجلس الأمن وبما تعلقه من أهمية على هذه المسألة. ونود أن نثني على رئيس الفريق العامل وعلى نائبي رئيسه لما قدموه خلال المداولات التي أجراها الفريق من توجيه يتسم بالاحتراف المهني ومن مساهمة ذات شأن في إصلاح مجلس الأمن.

ونرى أن مختلف الدول الأعضاء قد عرضت مقترحات مثيرة للاهتمام وأفكارا هامة، ونحن سعداء بأن

نرى بعض التقدم قد أحرز بشأن إضفاء الديمقراطية على أساليب عمل مجلس الأمن. علاوة على ذلك، اعتمد مؤتمر قمة الألفية إعلانا هاما أخذت فيه الدول الأعضاء بفكرة أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يكون شاملا وأن يغطي جميع جوانبه. وتتفق ألبانيا مع الرأي القائل بأن توسيع مجلس الأمن يجب أن يكون هادفا وشاملا وأن يزيد من مشروعية وشفافية ذلك الجهاز الرئيسي من أجهزة الأمم المتحدة، بحيث يعكس الحقائق الواقعة في العالم الجديد ويجعل المشاركة في مجلس الأمن أقرب إلى تناول الدول الأعضاء ويجعل المجلس أقدر على الاستجابة للتحديات المعقدة التي تواجه السلام والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالمسائل الرئيسية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، أوضحت ألبانيا موقفها خلال دورات الجمعية العامة الماضية. ونود في هذا السياق، آخذين في الاعتبار الزيادة في عضوية مجموعة أوروبا الشرقية، أن نضيف ما نراه من وجوب منح هذه المجموعة، وألبانيا عضو فيها، مقعدا إضافيا غير دائم.

ونرى أن لكل دولة من الدول الأعضاء دورا هاما تؤديه وحقا في أن يستمع إليها خلال هذه العملية. لذلك فمن الضروري أن تستمر مناقشة إصلاح مجلس الأمن داخل نطاق الفريق العامل بهدف استجماع الإرادة السياسية اللازمة والتوصل إلى حل شامل طويل الأمد يتمتع بالدعم من أعضاء الأمم المتحدة.

السيد أندينو سالازار (السلفادور) (تكلم بالاسبانية): لقد كانت مبادرات الإصلاح الرامية إلى زيادة فعالية الأمم المتحدة وشفافيتها وتمثيلها بندا ثابتا تقريبا في جدول أعمال منظمتنا منذ سنواتها الأولى. وقد تحققت نتائج محدودة، ولا سيما في المجالات التي لا تتعارض مع المصالح الوطنية أو السياسية أو الاستراتيجية للدول الأعضاء، وخاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. غير أنه يتعين علينا الاعتراف بأن التهميش قد أصاب جهود إنعاش المنظمة وتحديثها في مجالات موضوعية تتسم بأهمية خاصة للدول من قبيل إصلاح الهيئات الرئيسية للمنظمة.

وقد أدى بدء حقبة جديدة في العلاقات الدولية خلال العقد الماضي، حقبة خالية من المواجهة بدأت بالاتجاه صوب تعزيز التعاون بين القوى الكبرى في مجال السلام والأمن، إلى بث آمال جديدة، كما أدى إلى الاضطلاع بمبادرات ترمي إلى إحداث تغييرات رُئي أنه لا غنى عنها، ليس لمجرد التغلب على أوجه القصور الهيكلية التي اتسمت بها المنظمة العالمية طوال فترة حياتها، وإنما أيضا لإعادة توطيد مصداقيتها لدى الأطراف المتعددة، ولا سيما نظام الأمن الجماعي، الذي نرى أن فعاليته ومشروعيته سوف يحددهما دائما مستوى الدعم المقدم من الدول الأعضاء.

ولا يخالجنا شك في أن هذه الظروف الجديدة والروح الجديدة قد ولّدت فيما بين الدول الأعضاء فكرة مؤداها أنه لأول مرة بدأت تتوافر شروط من شأنها التمكين من إعادة دراسة تكوين مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة حتى يجري المواءمة بينها وبين الحقائق والتغيرات الجديدة التي طرأت على العلاقات الدولية. وسرعان ما خفتت هذه الآمال في وجه الواقع المتمثل في تباين المصالح وتعارضها فيما بين أعضاء المجتمع الدولي.

والواقع أنه لم يتحقق أي تقدم ملموس فيما يتعلق بجميع جوانب الزيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة منذ بدأ عمل الفريق العامل المفتوح العضوية، المنشأ وفقا لأحكام القرار ٤٨/٢٦، المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

والواقع أنه نظرا لانعدام الإرادة السياسية من جانب الجهات الفاعلة الأساسية، فإن النتائج التي تحققت بعد

انقضاء ٧ سنوات غير مشجعة في المجالات الموضوعية والجوهرية من قبيل فئات وعدد الأعضاء الجدد، فضلا عن عملية صنع القرار، بما في ذلك مسألة حق النقض، وذلك باستثناء المقرر الوارد في القرار ٣٠/٥٣، المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الذي حدد أن اعتماد أي مقرر أو قرار بشأن إصلاح مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة يجب اعتماده بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة على الأقل، وباستثناء التقدم المحدود الذي أحرز فيما يتعلق بزيادة الانفتاح والشفافية في عمل المجلس.

وقد أكد زعماء العالم في اجتماعات مؤتمر القمة من جديد صلاحية مقاصد ومبادئ المنظمة العالمية، فضلا عن أهميتها وقيمتها اللتين لا يمكن تعويضهما في العلاقات الدولية. وقد قطعت التزامات أخلاقية ومادية وسياسية بتوفير الوسائل والموارد المالية والآليات المناسبة حتى يمكن التصدي للتحديات العالمية بالكفاءة. ولكن هذه الالتزامات لم تتحقق، بل على العكس من ذلك، ما نراه هو حركة تدريجية صوب نشوب أزمة في العلاقات المتعددة الأطراف.

وقد كانت هذه الحالة سببا لقلق شديد بين كثير من الدول الأعضاء، بما فيها بلدي. فقد قال رئيس السلفادور، فرانسيسكو فلوريس بيريز، أثناء المناقشة العامة في هذه الجمعية في عام ١٩٩٩ ما يلي:

”ونعرب أيضا عن قلقنا لأن سنين طويلة قد انصرمت عرضت خلالها أكثر من مرة مسألة إنشاء آلية تنفيذية لتعزيز السلام فيما بين الأمم على مجلس الأمن، دون الوصول إلى أي قرار. ومن قبيل التناقض، ونحن نتكلم عن الوفاق في الألفية المقبلة، ألا يكون بوسعنا التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. وهذا يوهن من عزمنا ويوهن من عزم الأمم المتحدة. هذه خيانة لمعتقدات جميع الأمم التي تريد للمنظمة أن تشارك بنشاط في تعزيز السلام“. (A/54/PV.15، الصفحة ٥)

وهكذا أيضا قالت السيدة ماريا يوجينيا بريزويلا دي أفيلا، وزيرة خارجيتنا، في بيانها في المناقشة العامة في هذه الدورة:

”وهو من المسائل التي تثير القلق لحكومة بلادي. فبعد سبع سنوات من المفاوضات، لم نحرز أي تقدم بشأن النقاط المضمونية المتصلة بعدد الأعضاء في كل من الفئتين، والمزايا الخاصة بالأعضاء الجدد. وكذلك بشأن حق النقض، الذي يعد حاليا ميزة قاصرة على الأعضاء الدائمين.

”إن الاختلافات والمواقف غير المرنة التي شهدناها أمر غير مقبول لأنها تنشئ حالة تسهم في رأينا في الانتقاص من المصداقية وفقدان الثقة في نظام الأمن الجماعي. ومن الأمور العاجلة التي لا يمكننا إرجاؤها التغلب على الاختلافات القائمة بيننا، وأن يمنح كل منا الآخر تنازلات حتى نتمكن من التوصل إلى اتفاق عام عادل ومنصف من أجل بلوغ غايات الإصلاح وتحقيق المصالح والآمال المشروعة لمعظم بلدان المجتمع الدولي“. (A/55/PV.19، صفحة ٢٢)

ولقد فحص مؤتمر قمة الألفية، الذي جمع أكبر عدد من رؤساء الدول والحكومات في التاريخ، المشكلات العالمية التي تواجه البشرية واختتم باعتماد إعلان الألفية الذي تعهد فيه زعماء العالم بألا يدخروا وسعا في تعزيز الأمم المتحدة ومن خلالها:

”تكثيف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه“. (A/RES/55/2، الفقرة ٣٠)

ولقد منحنا هذا الالتزام الأمل في أن يكون هناك تفاهم في نهاية المطاف حول ضرورة وأهمية تعزيز المنظمة وضمان أن يكون تشغيلها أكثر ديمقراطية وشفافية بحيث تصبح القيم النبيلة والإنسانية التي ألهمت إنشاء الأمم المتحدة – تشجع السلام، وحقوق الإنسان، والعلاقات الودية، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي كمهمة لخدمة المصلحة المشتركة للشعوب – واقعا حيا.

وبعد أن شجعتنا الروح الإيجابية لنتائج مؤتمر القمة، أعربنا عن الثقة في أن الالتزامات المقطوعة سوف تدعمها الإرادة السياسية التي سوف تسمح لنا بتنفيذ التوصيات والقرارات التي تضمنها الإعلان، خاصة تلك المتعلقة بالموضوع الذي نناقشه.

وبعد أن توصلنا إلى هذه النقطة، اسمحوا لي أن أعيد التأكيد على النقاط الأساسية في موقف السلفادور فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن.

أولا، تشارك السلفادور الرأي بأن إصلاح مجلس الأمن أمر ملِّح ولا غنى عنه لكي نجعله أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية.

ثانيا، يتعين أن يكون إصلاح مجلس الأمن شاملا، وأن يأخذ في الاعتبار النواحي الجوهرية المختلفة التي لم نتوصل إلى اتفاق بشأنها.

ثالثا، لكي يكون الإصلاح قابلا للاستمرار يتعين أن يكون نتاج اتفاق عام، كما أشار القرار ٤٨/٢٦ لعام ١٩٩٣.

رابعا، تؤيد السلفادور الموقف القائل بأنه ينبغي زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، وأنه ينبغي أن يشمل ذلك كلا من البلدان الصناعية والنامية، وأنه ينبغي أن يكون عدد الأعضاء الجدد ممثلا للتركيبة السياسية والاقتصادية للعالم في الوقت الحاضر، وكذلك العدد الحالي لأعضاء المنظمة، وأنه ينبغي أن تكون للأعضاء الجدد في كل فئة الحقوق ذاتها التي يمنحها الميثاق للأعضاء الحاليين في الفئة ذاتها، وأنه ينبغي أن ينحصر استخدام امتياز حق النقض على قضايا الفصل السابع من الميثاق وينبغي إزالته تدريجيا، وينبغي اختيار الأعضاء الجدد وفقا لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل.

وفيما يتعلق بإجراء السعي والتوصل إلى اتفاق عام، ترى السلفادور أنه ينبغي مواصلة الجهود في الفريق العامل الذي أنشأته الجمعية العامة. وبينما لا نتفق مع وضع آجال نهائية، نظرا للتعقيد والطابع الحساس سياسيا للقضية، إلا أننا لا نعتقد أيضا أن من الملائم أن نستمر في اجتماعاتنا إلى ما لا نهاية، بسبب العواقب المالية ولأن الواقع قد يستمر في إثبات صعوبة، بل واستحالة، تحقيق الاتفاق العام ذاك.

ختاما، أود التذكير بشيء آخر قالته وزيرة خارجية السلفادور في المناقشة العامة لدورة الألفية للجمعية العامة:

> ”إن مؤتمر قمة الألفية وجمعية الألفية هما حدثان تاريخيان يمكن أن يشكلا بداية حقبة جديدة في النظام الدولي... ومن هنا يكون من الحتمي أن تصبح الالتزامات التي تعهدنا بها واقعا حيا... ومن وجهة نظر واقعية، ستكون هذه البلدان بحاجة إلى دعم حاسم من بلدان العالم المتقدم النمو“. (A/55/PV.19، صفحة ٢٤)

ولهذا السبب تدعو السلفادور إلى بذل جهود تظهر الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين واللتين سوف تسمحان لنا بالتقدم في إصلاح المجلس. وهذه ستكون خطوة نحو إقامة تحالف دولي جديد للتضامن والإنصاف والمساواة، والذي سوف يقودنا بدوره نحو إقامة عصر جديد في العلاقات الدولية.

السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): لقد أعلنت آراء جمهورية

مقدونيا حول إصلاح مجلس الأمن في الجلسة العامة وفي الفريق العامل. وكانت آخر مناسبة عندما تكلم وزير خارجيتنا أثناء المناقشة العامة في هذه الدورة. ومواقفنا لم تتغير – وظلت على حالها. ولذلك لن أناقشها مرة أخرى اليوم. وسوف نفعل ذلك، كلما كان مناسبا، في اجتماعات الفريق العامل العام المقبل.

إنني أتكلم لأتناول بإيجاز جانبا من جوانب إصلاح مجلس الأمن يهم وفد بلادي، وأنا واثق أنه يهم أيضا وفودا أخرى. إنه يتعلق بالسبب في أن جهودنا في الفريق العامل لم تحرك عملية إصلاح مجلس الأمن إلى الأمام بالقدر الذي كنا نتوقعه ونتمناه. وهناك بالطبع أسباب عديدة. إلا أن أحدها، في رأينا، على جانب كبير من الأهمية.

من وجهة نظرنا، ينبغي رؤية إصلاح الأمم المتحدة بوصفه إصلاحا لجميع هيئاتها الرئيسية، لا الأمانة العامة ومجلس الأمن فقط، ولكن أيضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. ولا يمكن تحقيق الهدف الأساسي لإصلاح الأمم المتحدة – تعزيز دور المنظمة وجعله وثيق الصلة بالفعل – من خلال إصلاحات جزئية أو بإصلاحات شكلية تجميلية. ينبغي أن تكون الإصلاحات كبيرة وشاملة وينبغي أن تشمل جميع الهيئات الرئيسية لكي تكون ناجحة.

وفي هذا الصدد، كان أمرا بالغ الأهمية عندما أعاد رؤساء الدول والحكومات التأكيد في إعلان الألفية على المكانة الرئيسية للجمعية العامة بصفتها الهيئة الرئيسية التمثيلية في الأمم المتحدة للمداولة ورسم السياسة والتي ينبغي تمكينها من أداء ذلك الدور بفعالية. كذلك طالبوا بتكثيف الجهود لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن من جميع جوانبه.

وفي رأينا، أننا إذا أردنا إحراز تقدم في الجهود التي نبذلها في المستقبل لإصلاح مجلس الأمن، فيجب أن نحرز أيضا تقدما في إصلاح الجمعية العامة. وبطبيعة الحال، حتى نقوم بذلك، من الضروري أن تتوافر لدينا الإرادة السياسية والاستعداد من جانب الدول الأعضاء، ولا بد لنا أن نراعي تقسيم العمل بين مجلس الأمن والجمعية العامة على النحو الوارد في الميثاق، بينما نحترم الميثاق روحا ونصا. ورأينا، الذي تتشاطره وفود أخرى، هو أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يوطد دوره بصفته الجهاز التنفيذي لمنظمتنا في صون السلم والأمن الدوليين. ومهام ووظائف التداول وصنع القرار ينبغي أن تترك للجمعية العامة. وباختصار، هدف جهودنا ينبغي أن يكون تعزيز دور وأهمية كلا الجهازين الرئيسيين لمنظمتنا. ولذلك ينبغي أن تبذل تلك الجهود بالتوازي وفي نفس الوقت.

إننا سنحسن دور وأهمية منظمتنا إذا تجنب جهدنا لتعزيز مجلس الأمن تهميش الجمعية العامة. ولذلك فإننا نفضل أن تتوازى الجهود التي تستهدف التقدم بإصلاح مجلس الأمن مع جهد يبذل في نفس الوقت للتقدم بإصلاح الجمعية العامة. وهذا يمكن القيام به ببدء عملية لاعتماد ترتيبات جديدة لعمل الجمعية العامة يكون من شأنها أن تقوم الجمعية في ظلها بعملها على مدى العام. واعتماد ترتيبات جديدة لعمل الجمعية العامة سيسفر عن إلغاء هيئات فرعية عديدة تابعة للأجهزة الرئيسية لمنظمتنا التي لا تستطيع الغالبية العظمى من الدول الأعضاء أن تشارك فيها الآن بشكل فعال، وتكاليفها عالية ونتائجها غير مرضية. وهذا هام بشكل خاص لأن عددا قليلا فقط من الدول الأعضاء يمكن أن تكون أعضاء في مجلس الأمن وأن الجهاز التمثيلي للأمم المتحدة هو الجمعية العامة التي تشارك فيها كل الدول الأعضاء.

إننا نتطلع إلى عمل مفيد إيجابي في الفريق العامل في العام القادم، ونأمل أن يتسنى تضييق شقة الخلافات الناجمة عن اختلافات في الآراء وحقائق الواقع السياسي. إن تنفيذ

إعلان قمة الألفية ينبغي أن يوجه عملنا. والحقيقة السياسية الحالية تحبذ إضفاء الطابع الديمقراطي على المجلس وزيادة أعضائه واتخاذ موقف جماعي بشأن تفسير المادتين السابعة والعشرين والرابعة والعشرين من الميثاق. ونحن متفائلون لأن الفريق سيتمكن من إحراز المزيد من التقدم في جعل عمل المجلس أكثر شفافية وفي تحسين أساليب عمله. وفي هذا الشأن، نلاحظ مع التقدير رغبة المجلس في اتباع المقترحات المطروحة في الفريق العامل.

ينبغي أن يكون واضحا مما قلته أنني أعتقد أن المشكلة الأكبر لمنظمتنا هي الأداء الراهن للجمعية العامة. ويمكن أن يرد على ذلك بشكل ناجح بأن أداء مجلس الأمن في الوقت الحالي مُرض وهو، من نواح عديدة، أفضل مما قد يتوقع المرء. لذلك، فإن الجهد لإصلاح المجلس ينبغي أن ينظر إليه، بأنه رغبة الأعضاء في أن يعمل على نحو أفضل بينما تراعى الحقائق السياسية للوضع الدولي الراهن، وتطوير التعاون الدولي في المستقبل، وبطبيعة الحال أحكام ميثاق منظمتنا.

وبينما أنهي هذا البيان المختصر، دعوني أعرب عن الارتياح الكبير لوفدي من الطريقة التي اضطلع بها رئيس ونائبا رئيس الفريق العامل، الوزير غوريراب، والسفير دالغرين والسفير دي سارام – بواجباتهم الهامة. إننا نشكرهم ونعرب عن تقديرنا العميق لهم.

السيد عروة (السودان) (تكلم بالعربية): بدءا أود أن أعبر عن تقديرنا للعمل الذي اضطلع به السيد ثيو – بن غوريراب، الرئيس السابق للفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن، ونائباه السفيران دالغرين ودي سارام في تقديم تقرير الفريق لهذا العام، الذي احتوى على ملاحظات عامة وعناصر جيدة جديرة بالبحث والتفكير فيها بموضوعية. كما عكس التقرير التباعد الكبير في وجهات النظر فيما يتعلق بالجوانب المستهدفة للإصلاح.

وعلى الرغم من ذلك، يرى وفد السودان أن الفريق العامل لا يزال الإطار المناسب لإحداث الإصلاح المطلوب لمجلس الأمن استنادا إلى قرار الجمعية العامة ٤٨/٢٦ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ويشكل التقرير المقدم للجمعية العامة اليوم أساسا جيدا لمواصلة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مناقشاتها حول مسألة توسيع مجلس الأمن وإصلاح أساليب عمله.

لقد دعا إعلان قمة الألفية إلى أهمية تكثيف الجهود لإصلاح شامل لمجلس الأمن من جميع جوانبه لزيادة طابعه التمثيلي وفعاليته، وهي دعوة تعبر عن الاهتمام الذي يوليه قادة العالم لهذا الموضوع الحيوي وحرصهم على تعزيز دور ووظيفة مجلس الأمن ليتم تمثيل أعضاء الأمم المتحدة فيه بطريقة عادلة، حيث يشهد العالم اليوم الزيادة الكبيرة في عضوية الأمم المتحدة، وبصفة خاصة من الدول النامية، دون أن يقابل ذلك إصلاح فعلي لمجلس الأمن ليتسق مع زيادة نسبة العضوية في الأمم المتحدة. هذا فضلا عن التغيرات الراهنة في مناخ العلاقات الدولية التي نعتقد بأنها تستوجب أيضا إجراء هذا الإصلاح بهدف تحسين قدرة الأمم المتحدة في ميدان صون السلم والأمن الدوليين.

أود أن أؤكد اليوم مجددا التزام السودان بموقف حركة عدم الانحياز وموقف المجموعة الأفريقية بشأن توسيع مجلس الأمن وإصلاح أساليب عمله واللذين تم التعبير عنهما في البيان الختامي لقمة عدم الانحياز المنعقدة في ديربن والبيانين الختاميين للقمة الأفريقية في هراري والجزائر، واللذين يدعوان إلى تخصيص مقعدين دائمين إضافيين لأفريقيا ومقعدين دائمين يتم توزيعهما وفقا لمبدأ التناوب بين الدول الأفريقية الذي ستحدده منظمة الوحدة الأفريقية.

لقد عكس تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية توافق الآراء بشأن الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن. وإن هذا

الإصلاح ينبغي الاضطلاع به من خلال زيادة عدد الدول الأعضاء وتحسين أساليب عمله. وما يدعو للأسف أن الفريق العامل وبعد سبع سنوات من إنشائه، لم يتوصل حتى الآن لاتفاق فيما يتعلق بحجم المجلس الموسع وحق النقض بسبب تباين وجهات نظر الدول الأعضاء حول هذه الموضوعات.

لقد أبرز تقرير الفريق العامل حدوث تفاعل بين الفريق العامل المفتوح العضوية ومجلس الأمن نتج عنه تحسن وتقدم كبير في بعض أساليب عمل مجلس الأمن ولا سيما فيما يتعلق بالشفافية وعقد الجلسات العلنية. إننا وإذ نرحب ونشيد بهذا التقدم، ليحدونا الأمل في استمرار المجلس في تحسين أساليب عمله وعملية اتخاذ القرار فيه وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر من الشفافية في عمل المجلس. نقول ذلك مع التأكيد على ما ورد في ملاحظات وتوصيات الفريق العامل بأن يتم النظر في مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة فعاليته واتخاذ القرار فيه بوصفها جزءا لا يتجزأ من مجموعة واحدة. وجانب آخر نلفت الانتباه إليه وهو أن يراعي مجلس الأمن عدم التغول [الاستحواذ] على اختصاصات أجهزة أخرى في الأمم المتحدة كالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن استمرار امتياز النقض للدول الدائمة العضوية يتنافر مع مبدأ المساواة بين الدول والذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، كما يتنافى مع أبسط مبادئ الديمقراطية التي تقوم عليها أسس المنظمة. وهو امتياز لا يمكن أن يكون أبديا في هذه المنظمة التي تمثل جميع الشعوب في العالم.

وقد عبر السودان في بياناته أمام دورات الفريق العامل، من حيث المبدأ، عن مطلبه بإلغاء حق النقض. ومع ذلك أيد موقف حركة عدم الانحياز الذي يدعو إلى تضييق نطاق استخدام حق النقض وقصره على الفصل السابع، خاصة وأن الواقع الآن في مجلس الأمن يشهد مواصلة دولة عظمى التهديد باستخدام حق النقض في قضايا هامة معروضة على جدول أعمال المجلس دون مراعاة لمصالح الأمم المتحدة وغير آبهة لوجهة نظر المجموعات الجغرافية في الأمم المتحدة التي يمارس المجلس عمله في الحفاظ على الأمن الجماعي بالإنابة عن عضويتها، إذ أصبحت ممارسات المجلس تخدم مصالح نخبة، لا مصالح مجمل عضوية الأمم المتحدة.

في الختام نؤكد الموقف الذي عبرت عنه غالبية وفود الدول الأعضاء وهو رفض أي توجه لوضع إطار زمني أو حل سريع لمسألة إصلاح مجلس الأمن، ورفض أي محاولات لاستبدال آلية التفاوض الحالية المتفق عليها. وبالرغم من أننا نتفق مع ما خلص إليه تقرير الفريق العامل بأن أداء الفريق يتسم بالبطء بالنسبة لمسائل المجموعة الأولى فإننا نرى أن الإصلاح عملية شاقة تتطلب الصبر والمثابرة حتى تكون النتيجة مرضية لكافة الدول الأعضاء من أجل مستقبل مشرق لهذه المنظمة التي نتفق جميعا على أهدافها النبيلة.

السيد ستانسلاوس (غرينادا) (تكلم بالانكليزية): في السنوات السبع التي شهدت مناقشات مطولة بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، قيل كل ما ينبغي أن يقال، إلا أن ما قيل لم يقله الجميع. ولذلك فإن وفد غرينادا يود، استكمالا للمحاضر، أن يدلي للمرة الأولى على الإطلاق في المناقشة التي دارت على مدى سبع سنوات ببضع ملاحظات عن الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن، وهي معادلة معقدة جدا بقدر تعقيد فيزياء الكم. وإنني إذ أنطق بهذه العبارات القليلة أهتدي بالنصيحة التالية: خير الكلام ما قل ودل، والإفصاح عن الكثير بالقليل، لأن الإسهاب يتحول في بعض الأحيان إلى أداة لا تعبِّر عن شيء.

إن وفدي يؤيد بشدة ما قاله رؤساء دولنا أو حكوماتنا خلال قمة الألفية، وما قيل بعد ذلك أثناء المناقشة

العامة لجمعية الألفية الجارية. وإضافة إلى ذلك، يوافق وفدي على بياني حركة بلدان عدم الانحياز والجماعة الكاريبية، وعلى ما قاله وزراء خارجيتنا منذ عهد قريب خلال اجتماعهم في اليابان.

والقاسم المشترك بين جميع البيانات المدلى بها في أية مستويات، بما في ذلك بيان الأمين العام وبيانكم، سيدي الرئيس، هو أن مجلس الأمن بحاجة إلى الإصلاح. وكثيرا ما استخدمت عبارات وألفاظ من قبيل ''مفارقة تاريخية'' و ''محفوف بالأسرار'' و ''مفتقد للطابع التمثيلي''، و ''غير واقعي'' و ''شيء عفى عليه الدهر'' لتأكيد الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن. وهكذا ساد الاتفاق بأن الحاجة إلى إصلاح المجلس أصبحت طريقة للعيش، وما ينطوي عليه الأمر هنا هو طريقة العمل: صيغة تحقيق الإصلاح أثبتت قدرتها على المراوغة، لا سيما عند تناول مسألة فئتي العضوية، أي العضوية الدائمة والعضوية غير الدائمة.

التغيير أو الإصلاح لا يأتي بسهولة حتى عندما يكون محققا للصالح العام. ففي حالة الأعضاء الدائمين، انظروا فيما إذا كان بعض أعضاء مجلس الأمن تحركهم رغبة في الاستئثار بالسلطة تفوق رغبتهم في تقاسمها مع الآخرين. وحسبما قال فردريك دوغلاس، الأسود الأمريكي العظيم الذي دعا في القرن التاسع عشر إلى إلغاء الاسترقاق ''إن السلطة لا تتنازل عن شيء. فهي لم تفعل ذلك قط ولن تفعله أبدا''. إن السلطة والإمكانية والنفوذ عناصر متلازمة لا يمكن التنازل عنها بسهولة.

وعند زيادة الأعضاء الدائمين تنشأ الاعتبارات التالية: كم مقعدا ينبغي زيادتها، وما هو العدد الأمثل؟ وما هي الدول المؤهلة للعضوية؟ وما هي الصيغة التي ستطبق؟ وهل سيكون جميع الأعضاء متكافئين أم سيكون البعض ''أكثر تكافؤا'' من الآخرين؟ وهل هذا سيكون بمثابة تعبير عن حالة متفوق بين متساوين؟ وهل سيلغى امتياز حق النقض؟ أم أن قلة فقط ستمارسه وحدها، الأمر الذي سيذكر على نحو مزعج بحق الملوك الإلهي القديم البغيض؟

بعد ذلك علينا أن ننظر في زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين، وسنرى أن الاعتبارين الأولين اللذين ذكرتهما منذ لحظة يبرزان بوضوح أمام أعيننا، وذلك بالطبع علاوة على الصيغة المعقدة التي سيفرضها وجود خمس مجموعات إقليمية.

وفي السعي وراء هذه الصيغة المراوغة لعملية إصلاح مجلس الأمن، يرى البعض أن أفضل نهج هو النهج الكلي الذي يدعو إلى تناول الفئتين الدائمة وغير الدائمة في نفس الوقت مهما بدا ذلك صعبا. وهذا يجعلنا نتذكر القول المأثور بأن الأمور الصعبة نفذها على الفور؛ فالأمور المستحيلة تستغرق وقتا أطول. كذلك هناك آخرون يرون أن عملية الإصلاح إذا بدأت بالفئة غير الدائمة فإن المشكلة ستكون أقل. وخلاصة القول، إنه لا يجب الانتظار لإنجاز كل شيء قبل القيام بعمل أي شيء. وقد يكمن الحل بين هذين الرأيين، إذا توفرت لدينا الإرادة السياسية لنفكر معا تفكيرا منطقيا.

أخيرا، من الحقائق المؤكدة القليلة في هذه الحياة المتقلبة حقيقة التغير، الذي لا مفر منه والذي يكون مستصوبا عندما يكون إيجابيا. وفي تلك الحالة، لا بد من قبول التغير لا الخوف منه، غير أن ديناميات التغير تتجلى عادة في الطرق التالية: أولا الشك، ثم المقاومة، وأخيرا القبول. وهذا يجعلنا متفائلين؛ فعلى الرغم مما نواجهه من صعوبات، فإننا سنرى قبل مضي وقت طويل الحكمة وراء الانتقال إلى القرن الحادي والعشرين ليس بمجلس الأمن وحده، بل أيضا بالأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة حسب الحاجة.

إن الأعضاء الـ ٥١ الأصليين الذين كونوا الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ لا يتوقعون أقل من ذلك من الأعضاء

الـ ١٨٩ في عـام ٢٠٠٠ فيمـا يتعلـق بـإدارة التغيـير لصـالح منظمتنا.

السيد غوناريس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أود في البدايـة، سـيدي الرئيـس، أن أشـكر سـلفكم السـيد ثيـو بـن غوريـراب وزيـر خارجيـة ناميبيـا ورئيـس الفريـق العـامل المفتوح العضوية ونائبي الرئيس السفير جون دي سارام ممثل سري لانكا والسفير هانز دالغرين ممثل السويد، على عملهم الممتاز وتوجيههم الفريق العامل في الدورة الماضية.

لقد أكدت قمة الألفية مجددا تصميم رؤساء دولنا أو حكوماتنـا علـى ألا يـألوا جـهدا في سـبيل جعـل الأمـم المتحدة أداة أكثر فعالية للسعي إلى عالم أكثر رخاء وعدلا وسلما. وأكدوا في هذا الصدد على عدة أمور من بينها تصميمهم على تكثيف الجهود لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه.

وترى اليونان أن من الضروري تعزيز مكانة ودور الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ويحتاج مجلس الأمن بشكل خاص إلى إصلاح شامل لكي يصبح أكثر تمثيلا وأكثر فعالية.

وكما قال رئيس وزراء اليونان خلال قمة الألفية، فإن مجلس الأمن

> ”قد أظهر تاريخه الطويل وتدخله في الشؤون الدولية أن عجزه عن حل المشاكل الكبيرة يعود إلى قصوره الهيكلي، الذي يرجع إلى بداية تأسيسه، وكذلك إلى عدم رغبة الدول الأعضاء في إعطائه مجالا ليتدخل على نحو فعال في المسائل التي تعتبر فيها سيادة الدولة ومصالحها الحيوية أعلى من الشواغل الدولية“.

وغني عن البيان أن جميع قرارات مجلس الأمن يجب أن تنفذ.

إن إصلاح المجلس في كل من شكله وعملية صنع القرار فيه وكذلك في أساليب عمله ينبغي أن يسترشد بالمبادئ الديمقراطية وأن يكون معبرا عن الواقع الحالي. ولا بد من أن يكون المجلس أكثر شفافية وديمقراطية وتمثيلا وخضوعا للمساءلة. وتعتقد اليونان اعتقادا راسخا بأن مجلس الأمن يجب أن يكون معبرا عن الواقع العالمي الراهن وأن يكون أكثر تمثيلا لمجموع أعضاء الأمم المتحدة اليوم. وينبغي أن يأخذ الإصلاح في اعتباره الأوضاع السياسية والاقتصادية الجديدة، وأن يكفل تمثيلا جغرافيا أفضل، فضلا عن تحقيق توازن مناسب بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

ويؤيد وفد اليونان – شأنه شأن الوفود الأخرى التي تكلمت قبله – زيادة الطابع التمثيلي للمجلس، وبالتالي توسيع عضويته. وبهذه الطريقة وحدها يمكن للمجلس أن يستجيب بشكل ملائم للاحتياجات الحالية للمجتمع الدولي، الذي تغير منذ اعتماد الميثاق في عام ١٩٤٥. وينبغي أن تشكل عملية توسيع العضوية والجوانب الأخرى من عملية إصلاح مجلس الأمن جزءا لا يتجزأ من صفقة متكاملة. ويجب ألا يؤدي الإصلاح وتوسيع العضوية إلى الإضرار بفعالية المجلس وكفاءته. وترى اليونان أن أي توسيع لعضوية المجلس يجب ألا يقلل من إمكانية مشاركة جميع الدول. ومن الضروري أن يكون المجلس المستقبلي معبرا عن الفقرة ١ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة التي تقرر المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.

وهناك ارتباط متبادل بين مبدأ المساواة في السيادة والمبدأ الديمقراطي، ومما يخدمهما أفضل خدمة وجود مشاركة دورية من جميع الدول، سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة. والواضح أن مما لا يخدم هذين المبدأين وجود بلد لديه الرغبة والقدرة على خدمة المجلس بشكل فعال، ومع ذلك لا يصبح عضوا في المجلس إلا مرة واحدة كل ٥٠ عاما.

ومن الأهمية بمكان إصلاح عملية صنع القرار حتى يصبح المجلس أكثر ديمقراطية. وتؤيد اليونان مسألة إجراء استعراض لعملية صنع القرار. وهذه من المسائل الحساسة جدا، إلا أنه ما دامت ستسير مع الجوانب الأخرى للإصلاح، فينبغي تناولها. وينبغي لأي صفقة متكاملة للإصلاح الشامل أن تستكشف أيضا مجالات جديدة ترمي إلى جعل عملية صنع القرار واقعية وعملية وديمقراطية.

وينبغي إجراء استعراضات دورية لمجلس الأمن الموسع والأكثر خضوعا للمساءلة. وتؤيد اليونان الاستعراض الدوري الذي يتيح الفرصة للجمعية العامة أن تنظر مجددا في القرارات التي تتخذ في جميع جوانب الإصلاح في المجلس. ومن شأن هذه الآلية أن تمكن مجلس الأمن من أن يكيف نفسه بشكل دوري مع التغيرات التي تطرأ ومع احتياجات المجتمع الدولي.

ويستبان من النظر في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه أنه تحقق تقدم كبير وزيادة في الشفافية في أداء المجلس لأعماله، ونحن نرحب بقيام المجلس بتنفيذ العديد من مقترحات الفريق العامل.

وتحقق تقدم كبير فيما يتعلق بالمسائل المندرجة في المجموعة الثانية في الفريق العامل المفتوح العضوية. ونرى أنه حدث تحسن واضح في هذا المجال، وأصبح مجلس الأمن أكثر انفتاحا على الجمعية العامة وعلى عموم الأعضاء. ونود أيضا أن نؤكد على أهمية المادة الحادية والثلاثين من الميثاق والمادة السابعة والثلاثين من النظام الداخلي المؤقت للمجلس بشأن مشاركة الدول غير الأعضاء في جلسات مجلس الأمن والمشاورات الجامعة غير الرسمية؛ والجلسات التي يعقدها مجلس الأمن وفقا للمادتين الخامسة والثلاثين والتاسعة والثلاثين من الميثاق؛ والجلسات التي تعقد مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان الأخرى المساهمة في عمليات حفظ السلام؛ وجلسات الإحاطات الإعلامية التي يقدمها رئيس مجلس الأمن لغير الأعضاء. هذه الخطوات مجتمعة تؤدي إلى تحسين الشفافية في عمل مجلس الأمن.

وغني عن البيان أنه لا بد من تحسين أساليب عمل المجلس، ونحن نرحب بأية خطوات تتخذ للارتقاء بها. ونؤيد في هذا الصدد إجراءات التشاور المتسمة بالشفافية. ونتفق مع الوفود الأخرى في الرأي بأن من الضروري إجراء إصلاحات أكثر شمولا فيما يتعلق ببعثات حفظ السلام. ويجب أن تتاح للدول غير الأعضاء في مجلس الأمن والدول الأطراف في نزاع ما فرصا أوسع للمشاركة في مداولات مجلس الأمن والتأثير في قراراته في هذا الخصوص.

إننا نؤمن بأن أعضاء الأمم المتحدة، إذ يدخلون القرن الحادي والعشرين، يؤيدون التغيير، ويؤيدون توسيع عضوية مجلس الأمن، ويؤيدون جعل مجلس الأمن أكثر شفافية وديمقراطية وتمثيلا وخضوعا للمساءلة، وجعل مجلس الأمن يتمتع بالمزيد من السلطة والفعالية المحسنة. وبهذا ستكون الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية في السعي إلى تحقيق جميع الأولويات المحددة في إعلان الألفية.

السيد أدينيوين (جزر مارشال) (تكلم بالانكليزية): ينقل إليكم وزير الشؤون الخارجية لبلدي، السيد ألفين جاكليك، أصدق تمنياته وتهانئه على ما اتسمت به قيادتكم لمداولات هذه الهيئة من الحنكة والمقدرة. ولدينا كل الثقة بأن حكمتكم ستظل مرشدا لنا خلال بعض المواضيع الشائكة التي ستبحثها الجمعية العامة وتناقشها في غضون الأيام الباقية من هذه الدورة التاريخية.

ونرى من الأمور المشجعة بالتأكيد المناقشات التي أجريناها بشأن إصلاح مجلس الأمن، بالنظر إلى تشديد هذه الهيئة بشكل مستمر على تطبيق المبادئ الديمقراطية دون

تحفظ. وقد تغير المشهد الجغرافي السياسي بشكل ملحوظ منذ التوقيع على الميثاق، إذ تضاعف عدد الأعضاء أربع مرات في خلال السنوات الـ ٥٥ الماضية. وقد انضم إلى أسرة الأمم المتحدة العديد من البلدان الأخرى، بما فيها بلدان نامية من قبيل جزر مارشال. أضف إلى ذلك أنه بينما كانت الجهات الفاعلة الرئيسية على المسرح الدولي في عام ١٩٤٥ تتمثل في الحكومات، أصبح المجتمع المدني والوكالات الدولية، فضلا عن القطاع الخاص، بصفة متزايدة، جهات فاعلة نشطة على المسرح العالمي، بل وتتنافس فيما بينها على المشاركة على قدم المساواة في التصدي للقضايا والتحديات العالمية.

لذلك تؤيد حكومة جمهورية جزر مارشال اتخاذ تدابير الإصلاح المناسبة ومن ثم توسيع نطاق مجلس الأمن، الذي يمكن عن طريقه مواجهة حقائق اليوم وتحديات الغد بشكل أفضل. وتؤيد حكومتنا زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، سواء في الفئة الدائمة أو غير الدائمة. ولدينا اعتقاد قوي بأن توسيع عضوية المجلس ينبغي أن يستند إلى مبدأ العدالة وأنه ينبغي أن ينضم إليه عدد أكبر من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وتود جمهورية جزر مارشال في هذا الوقت أن تسجل تأييدها الكامل لعضوية اليابان الدائمة المقترحة في مجلس الأمن الموسع. ونعرب عن تقديرنا العميق لإتاحة هذه الفرصة لنا كي ننقل الموقف الرسمي لحكومة جمهورية جزر مارشال بشأن هذا الموضوع الهام.

السيد حسين (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): لقد انقضت سبع سنوات على إنشاء الجمعية العامة فريقا عاملا مفتوح باب العضوية للنظر في جميع جوانب مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن والمسائل الأخرى ذات الصلة بالمجلس. بيد أنه رغم ما بُذل من جهود جديرة بالثناء، ما زال يلزم عمل الكثير من أجل إنجاز مهمة إصلاح مجلس الأمن، على النحو المحدد في قراري الجمعية العامة ٦٢/٤٧ و ٢٦/٤٨.

ولا تزال مواقف الدول الأعضاء فرادى وفي المجموعات التي تنتمي إليها متباعدة ومستقطبة إلى حد كبير. وما زالت تصدر حتى في هذه المرحلة، بعد انقضاء سبع سنوات من المداولات، مقترحات وأفكار جديدة.

ولا يجعل الافتقار إلى إحراز تقدم كاف في مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية مهمة إصلاح مجلس الأمن أقل إلحاحا. بل على العكس من ذلك، مما يزيد من إلحاح هذه المهمة، ويجعلها تتطلب المزيد من الاهتمام، الزيادة المطردة في عضوية الأمم المتحدة وانتشار الصراعات التي تتطلب اهتمام مجلس الأمن. لذلك ينبغي الشروع بمزيد من القوة والإحساس بالأهمية الملحة في اتخاذ إجراءات سواء من حيث توسيع العضوية في كلتي الفئتين أو من حيث الإصلاح المجدي لأساليب عمل المجلس.

وكما ينص القرار ٢٦/٤٨، ينبغي أن يرمي توسيع عضوية المجلس سواء من حيث المقاعد الدائمة أو غير الدائمة أولا وقبل كل شيء إلى تصحيح الاختلال القائم في تمثيل البلدان النامية، التي ازداد عدد أعضائها في الأمم المتحدة زيادة كبيرة. وينبغي في هذا الصدد معالجة مسألة تمثيل أفريقيا وفقا للموقف الذي اتخذه مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية.

وينبغي أيضا توجيه قدر مساو من الاهتمام في عملية الإصلاح للمسألة المتعلقة بأساليب عمل مجلس الأمن وشفافية أعماله. ونحيط علما في هذا الصدد بمختلف المبادرات والتدابير التي اتخذها عدد من أعضاء المجلس لاستحداث أشكال وأساليب معينة للعمل، خلال فترات ولاية كل منهم في رئاسة المجلس. بيد أن هذه التدابير ما زالت على هيئة مبادرات فردية، تفتقر إلى الاستمرار وإلى الطابع المؤسسي.

ولكي يفي مجلس الأمن على نحو فعال بالولاية المسندة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي أولا وقبل كل شيء أن يحظى بثقة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي تسند إليه، كما تنص المادة ٢٤ من الميثاق، المسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وتوافق على أن ينوب المجلس عنها في اضطلاعه بواجباته.

وتحقيقا لهذه الغاية، تتطلب ممارسة صنع القرار بشكلها الراهن، الذي تحيطه السرية ويتسم بالجلسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية، قدرا كبيرا من الإصلاح والتغيير الفوريين. وينبغي أن يتبع مجلس الأمن أساليب عمل أكثر شفافية في عقد اجتماعاته وفي اتخاذه للقرارات. وينبغي أن تعقد جلسات المجلس، كقاعدة عامة، في شكل جلسات علنية، يُفتح باب المشاركة فيها لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. أما المشاورات غير الرسمية والاجتماعات السرية، أو ما يطلق عليه إحاطات إعلامية مفتوحة، وهي في الواقع ليست كذلك، فينبغي ألا تكون هي القاعدة وإنما الاستثناء. وينبغي لمجلس الأمن أن يتوخى الدقة في تنفيذ المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق، فضلا عن المادتين ٣٧ و ٣٨ من نظامه الداخلي المؤقت، وذلك بأن يكفل مشاركة الدول، ولا سيما الدول الأطراف في صراع قيد نظر مجلس الأمن، في جلساته، بما فيها الجلسات غير الرسمية.

أما الشمول والمساءلة والشفافية والديمقراطية، التي أصبحت معيار الحكم على مشروعية الحكومات الوطنية وما تتخذه من سياسات، فلا ينبغي إغفالها أو مقاومتها في النظام الدولي، ولا سيما في تكوين وأداء جميع أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، التي تستند في تأسيسها، على أي حال، إلى مبدأ التساوي في السيادة بين جميع أعضائها.

وترى إثيوبيا بوصفها من الأعضاء المؤسسين وبما لديها من التزام من حيث المبدأ بنظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة، أن إصلاح مجلس الأمن أمر عاجل وضروري. وينبغي الاضطلاع بهذا الإصلاح على نحو تتجلى فيه حقائق عصرنا ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده الأساسية، ولا سيما مبدأ المساواة بين جميع الدول الأعضاء في السيادة. وتتعهد إثيوبيا، في ضوء هذا، بمواصلة مشاركتها في الجهود المبذولة من أجل تحقيق هذا الهدف.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يذكر الاتحاد الروسي بارتياح أنه، أثناء مؤتمر قمة الألفية، أكد زعماء الدول الأعضاء عزمهم على تكثيف الجهود لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن. ويبرهن هذا على الأهمية الخاصة التي يعلقها المجتمع الدولي على تعزيز دور مجلس الأمن بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم الدولي. ولا يمكن أن يكون هناك تعجيل مصطنع في أمر بهذه الأهمية لمستقبل منظومة الأمم المتحدة برمته.

إن موقف روسيا حول هذه القضية موقف ثابت ومبدئي. إننا ننطلق من مبدأ أنه ينبغي أن يكون تعزيز فعالية وسلطة مجلس الأمن في الشؤون العالمية الهدف النهائي لإصلاحه. وفيما عدا ذلك، سيكون مجلس الأمن ببساطة عاجزا عن الرد السريع على التهديدات الخطيرة للاستقرار الإقليمي والعالمي.

ونؤكد من جديد على أهمية الحفاظ على مجلس أمن محكم. ونعتبر من الأمور ذات الأهمية الأساسية أن يصبح المجلس بعد تجديده جهازا ممثلا ومتوازنا من خلال إدخال أعضاء جدد، من البلدان المتقدمة صناعيا والدول النامية ذات النفوذ على حد سواء، وأن يسعى إلى تحقيق سياسات خارجية مستقلة. وبدون ذلك، سيكون من المستحيل أن يتم في المجلس تحقيق التوازن اللازم للقوى الذي يخدم مهام بناء عالم متعدد الأقطاب. وفي هذا الإطار، يعتبر الاتحاد الروسي الهند، على سبيل المثال، مرشحا قويا ومؤهلا للعضوية

الدائمة في مجلس الأمن إذا تقرر توسيع المجلس في كلتا الفئتين.

ومن الأهمية أن يتم بصبر تضييق الفجوة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتوسيع مجال الاتفاق، بما في ذلك القضية الرئيسية الخاصة بالتركيبة المحتملة لمجلس الأمن. وقضية الفئات التي ينبغي توسيع ذلك الجهاز فيها – سواء أمكن تحقيق هذا بإضافة أعضاء جدد، دائمين وغير دائمين، أو بزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين فقط – تبقى إحدى العقبات الرئيسية في البحث عن الصيغة الأمثل لتجديد المجلس. إن موقفنا مرن حول هذه القضية ونحن مستعدون لدعم أي قرار مقبول عموما لتحقيق ذلك الغرض. ونعتقد بأن مثل هذا النهج يشجع بشكل خاص على خلق مناخ يمكن فيه تحقيق الاتفاق ولديه مزايا أكثر من فرض مواقف البعض على حساب مصالح الآخرين.

إن المحافظة على امتيازات وسلطات أعضاء مجلس الأمن الدائمين الحاليين، بما فيها حق النقض، هي قضية مبدأ بالنسبة لنا. وحق النقض ليس امتيازا، إنه عامل جدي لضمان توافق الآراء وفعالية قرارات مجلس الأمن. حق النقض هو العمود الفقري للعمل المتماسك في المجلس وضمان ضد الأعمال الانفرادية التعسفية التي تتعارض مع مصالح أعضاء الأمم المتحدة الذين يعمل مجلس الأمن بالنيابة عنهم. وأية اعتداءات على هذه المؤسسة ستكون لها نتائج سلبية ولن تؤدي إلا إلى تضليل أعضاء الأمم المتحدة بدون الإسهام في نجاح إصلاح مجلس الأمن.

ولا يمكننا تجاهل النقد الذي يوجه بعض الأحيان إلى الأعضاء الدائمين، حيث يلومون الخمسة على التباطؤ في عملية الإصلاح. والرد على هذه الهجمات غير المبررة، في رأينا، جاء في بيان ذي أهمية سياسية، صدر في ٧ أيلول/سبتمبر باسم رؤساء دول وحكومات الأعضاء الخمسة الدائمين، أعيد فيه التأكيد على الالتزام بتبني مجلس أمن أكثر شفافية وأوسع تمثيلا من أجل تعزيز فعاليته.

خلال العام الماضي، اضطلع المجلس بقدر كبير من العمل لتحسين أساليب عمله وإجراءاته. ونأمل أن يستمر الفريق العامل المفتوح العضوية في الجمعية العامة، عن طريق إمعان النظر في قضايا المجموعة الثانية، في اتخاذ نهج عملي ومرحلي. وهناك حاجة إلى تقدير مناسب للتدابير التي تم بالفعل تطبيقها ولجهود مشتركة لزيادة نتاجها. وينبغي أن تخدم التوصيات الإجرائية التي اقترحها الفريق العامل أهداف تعزيز فعالية المجلس بصفة رئيسية.

الأمر الحاسم هو أن تقوم الصيغة النهائية لتوسيع مجلس الأمن على أساس أوسع اتفاق ممكن، ويفضل أن يكون توافقا للآراء، بما في ذلك التأييد من أعضاء المجلس الدائمين الحاليين.

وهناك حاجة إلى الاتفاق على جميع نواحي إصلاح مجلس الأمن، كما يطلب منا إعلان الألفية. وإننا نرى أن عملية تجديد مجلس الأمن، في إطار الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، يجب ألا تؤدي إلى الانقسام، بل ينبغي أن تخلق وحدة أكبر بين أعضاء المنظمة في عالم يتغير بسرعة. ولتحقيق هذا من الضروري مواصلة المفاوضات الشاملة داخل الفريق العامل المفتوح العضوية بوصفه محفل الأمم المتحدة الرئيسي الذي ينظر في إصلاح مجلس الأمن. وروسيا مستعدة لتقديم المزيد من الإسهام النشيط في هذا الموضوع الهام.

السيد حسن (العراق) (تكلم بالعربية): بعد سبع سنوات من النقاش في الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن يحق للجمعية العامة أن تراجع بشكل شمولي عمل هذا الفريق وأن تبدي الدول الأعضاء رأيها في الخطوات القادمة المطلوبة.

إن مشاركة أكثر من ١١٠ دول في هذا النقاش تعكس بوضوح الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لهدف إصلاح مجلس الأمن. ولا بد أن يسير الإصلاح باتجاه تيار التاريخ لا عكسه. وتيار التاريخ يسير من حكم القلة إلى الديمقراطية ومن التمايز إلى المساواة ومن قانون القوة إلى قوة القانون.

من الملاحظات التي أبديت عن عمل الفريق خلال السنين الماضية هو التركيز المبالغ فيه على مواضيع المجموعة الأولى، الخاصة بالتوسيع، على حساب مواضيع المجموعة الثانية، الخاصة بإصلاح أساليب عمل مجلس الأمن وطرق اتخاذ القرار فيه. إن استمرار هذا النهج سيؤدي إلى تقويض الولاية المعهود بها من الجمعية العامة إلى الفريق العامل.

إن وفدي يحذر من هذا التوجه ويدعو إلى إعادة التوازن إلى عمل الفريق. فتوسيع المجلس لضمان التمثيل العادل فيه، رغم أهميته، لا يمثل الإصلاح الذي نبتغيه. والمجلس تم توسيعه عام ١٩٦٣ بدون أن يؤدي ذلك التوسيع إلى تغيير جوهري في طرائق عمله. التوسيع مطلوب بشرط أن يكون جزءا من مشروع متكامل يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الحالية في عمل المجلس وتحسين طرائق عمله وإدخال الديمقراطية فيه.

إن إصلاح طرائق عمل المجلس أصبح اليوم أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، لأن مصداقية وشرعية مجلس الأمن وصلت إلى الحضيض، بعد أن أصبحت الانتقائية وازدواجية المعايير وديكتاتورية القطب الواحد صفة ملازمة لمجلس الأمن لا يذكر إلا وتذكر معه.

ونماذج ازدواجية المعايير وهيمنة القطب الواحد هي أكثر من أن تُحصى، ومنها جريمة الإبادة الجماعية التي يرتكبها مجلس الأمن ضد شعب العراق من خلال فرض العقوبات الشاملة عليه، أو العقوبات التي فرضت على ليبيا بداعي الاشتباه؛ أو تلك التي فرضت على السودان بدواع واهية، في نفس الوقت الذي يسكت فيه المجلس على خروقات فاضحة للميثاق تقوم بها القوات العسكرية للولايات المتحدة وبريطانيا سواء في القصف اليومي المستمر للعراق أو القصف بالطائرات والصواريخ الأمريكية التي تعرضت له ليبيا والسودان.

وآخر شواهد ازدواجية المعايير هو الذي ترونه يوميا على شاشات التلفاز منذ حوالي شهرين حيث تقصف القوات الصهيونية الغازية بالدبابات والطائرات المدن والقرى الفلسطينية المحتلة. ولم يحرك المجلس ساكنا لأن الولايات المتحدة تهدد باستخدام حق النقض ضد أي قرار يدين المعتدي ويوقف العدوان. هذا في الوقت الذي رد فيه المجلس بشكل فوري وحاسم على قيام بعض الميليشيات في تيمور الشرقية بالاعتداء على بعض المدنيين.

إن إصلاح طرائق عمل المجلس وأسلوب اتخاذ القرار فيه هو السبيل الأفضل لإعادة المصداقية والشرعية لمجلس الأمن. وفيما يلي بعض جوانب الإصلاح التي نرى ضرورة تركيز الفريق العامل عليها في مداولاته القادمة:

أولا، إزالة حق النقض، كونه غير ديمقراطي ويتناقض مع مبدأ مساواة الدول في السيادة ومع مبادئ العدالة، ولا يساعد مطلقا على حفظ السلم والأمن الدوليين. إن أي إصلاح للمجلس بدون إزالة حق النقض لا يعتبر إصلاحا.

ثانيا، التنفيذ الفعلي للمادتين الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين من الميثاق وإشراك الدول المعنية بالنزاع في مشاورات المجلس وسماع وجهات نظرها. إن قرارات المجلس التي تتخذ في غياب أولئك الذين سيقرر المجلس مصيرهم، وفي ظل ظروف الضغط والهيمنة قرارات لا مصداقية لها ولا شرعية.

ثالثا، أثبتت التجربة، وبالذات خلال السنوات العشر الماضية، أن نصوص الميثاق المتعلقة بصلاحيات المجلس، وبالذات منها تلك المحددة بموجب الفصل السابع، فيها من العمومية ما يعطي الفرصة لسوء الاستخدام وتحويل إجراءات الفصل السابع لخدمة الأهداف السياسية الخاصة للدول المتنفذه في المجلس. وسأعطي في هذا السياق مثلين: (أ) سمحت المادة الحادية والأربعين من الميثاق لمجلس الأمن

''أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته''.

هذا النص لم يحدد ما هي التدابير ولا مداها ولا صلتها بمواد الميثاق الأخرى. وهو أشبه بصك على بياض. وبالنتيجة استغلت الولايات المتحدة هذه العمومية الواردة في النص وفرضت باسم مجلس الأمن عقوبات شاملة على العراق تتناقض في نصها وجوهرها مع ميثاق الأمم المتحدة وتتناقض مع القانون الإنساني الدولي وقوانين حقوق الإنسان. وهذا ما أكدته تقارير جهات دولية عديدة وآخرها تقرير اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في دورتها الثانية والخمسين المعقودة في جنيف للفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ (E/CN.4/SW.2/2000/33).

لذا، ومن أجل منع سوء استخدام هذا النص، فإن المطلوب أن تتحول كل القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ولجانها، وبالذات القرار ٢٤٢/٥١، وقرارات لجنة حقوق الإنسان المتضمنة مبادئ إرشادية تتبع عند فرض العقوبات، إلى قواعد ملزمة تؤطر عمل الفقرة الحادية والأربعين من الميثاق وتمنع سوء استخدامها.

(ب) المادة الثانية والأربعين من الميثاق أجازت لمجلس الأمن

''أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه''

وهنا أيضا استغلت الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا العمومية الواردة في هذه المادة، وعزلتها عن سياقها في الميثاق ووجهت آلتها العسكرية لتدمير البنى الأساسية للعراق من معامل ومزارع وطرق وجسور ومدارس ومستشفيات ودور عبادة، في عملية انتقامية لم يشهد لها التاريخ مثيلا، والتي وصفها وكيل الأمين العام للأمم المتحدة السيد مارتي اهتساري في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩١ إثر زيارته إلى العراق رئيسا لبعثة تقييم الاحتياجات الإنسانية في العراق بقوله:

''ما من شيء سبق أن رأيناه أو سمعنا عنه قد أعدنا تماما لهذا الشكل الخاص من الدمار الذي أصاب هذا البلد الآن. فقد جلب الصراع الذي حدث مؤخرا نتائج تشبه أحداث يوم القيامة على الهياكل الأساسية الاقتصادية لما كان حتى شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩١ مجتمعا حضريا يعتمد على الآلات إلى حد بعيد. أما الآن فإن معظم الوسائل الداعمة للحياة الحديثة قد دمرت أو أصبحت هزيلة. لقد أعيد العراق إلى عصر ما قبل الثورة الصناعية وسيظل كذلك فترة من الزمن، لكن مع كل أوجه العجز التي يتسم بها الاعتماد على الاستخدام الكثيف للطاقة والتكنولوجيا في عصر ما بعد الثورة الصناعية.'' (S/22366، الفقرة ٨)

كما استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا في هذا العدوان أكثر من ٣٠٠ طن من اليورانيوم المنضب، وهو سلاح إشعاعي من فئة أسلحة الدمار الشامل أدى إلى كارثة بيئية وصحية في العراق. ولم تقدم الولايات المتحدة وبريطانيا أي تفسير للأمم المتحدة عن سبب تدميرها الواسع للبنى الأساسية في العراق أو سبب استخدامها اليورانيوم المنضب تحت غطاء التخويل المذكور في المادة الثانية والأربعين من الميثاق. ولذا، فلا بد من أن تعتمد الأمم المتحدة قواعد

مضافة تؤطر عمل المادة الثانية والأربعين من الميثاق وتمنع استغلالها للانتقام أو لتنفيذ سياسات خاصة مدمرة. ومطلوب أيضا تعويض الدول التي تضررت نتيجة سوء الاستخدام هذا.

رابعا، اعتماد إجراءات تضمن مساءلة ومحاسبة مجلس الأمن من قبل العضوية العامة في الأمم المتحدة الممثلة بالجمعية العامة للتأكد من أن إجراءاته وقراراته تمت بموجب الالتزام الدقيق بالميثاق، حيث أن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة الحق في محاسبة المجلس لأنها وافقت بموجب الفقرة ١ من المادة الرابعة والعشرين على أن يعمل المجلس نائبا عنها. ومن حقها أن ترى كم كان المجلس أمينا على هذا التخويل. كما أن من الضروري إعطاء الدول منفردة حق مساءلة المجلس أمام محكمة العدل الدولية إذا شعرت دولة ما أن المجلس لم ينصفها.

خامسا، إصلاح طرائق عمل لجان العقوبات وجعلها ديمقراطية وشفافة وإنهاء أسلوب التوافق كأساس لاتخاذ قراراتها لأنه يعني عمليا إعطاء الخمسة عشر عضوا في اللجنة حق النقض. قال رئيس سابق للجنة العقوبات الخاصة بالعراق في شهادته يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ أمام فريق العمل الخاص بالعقوبات التابع لمجلس الأمن الآتي:

> ”واحدة من نواقص لجان العقوبات هي حق النقض الذي يتمتع به عمليا كل أعضاء اللجنة. وأتذكر كيف أن أحد الأعضاء منع شراء العراق لأفلام التصوير التي كانت ستستخدم تحت إشراف اليونسكو لتوثيق المفقودات من آثار المتاحف العراقية. وبرأي العراق وبرأي اليونسكو كان هذا المشروع هاما لإعادة الممتلكات الثقافية العراقية. لكنه لم يعتبر إنسانيا من وجهة نظر اللجنة“.

وأضاف:

> ”إن قاعدة التوافق غير مذكورة في الميثاق ويجب وقف العمل بها“.

كذلك يجب إعطاء الدول المستهدفة بالعقوبات والدول الثالثة المتضررة من العقوبات حق عرض وجهات نظرها. أقول هذا لأن وفد العراق قدم عدة طلبات للجنة العقوبات الخاصة بالعراق من أجل استضافته في اجتماع اللجنة، لكن المندوب الأمريكي علّق طلب الاستضافة مثلما علّق آلاف عقود الدواء والمواد الإنسانية الضرورية لشعب العراق والمشتراة بأموال العراق بحجة الاستخدام المزدوج.

سادسا، توقف المجلس عن التدخل في قضايا لا تدخل ضمن اختصاصه، وضرورة توقفه عن سلب اختصاصات أجهزة أخرى في الأمم المتحدة، وضرورة اعتماد توصيف دقيق لصلاحيات المجلس واختصاصاته.

سابعا، اعتماد لائحة إجراءات دائمة للمجلس تغطي أحكامها جميع أنشطة المجلس، وتضمن تنفيذ ما جاء في الميثاق بما في ذلك المادتان الحادية والثلاثون والثانية والثلاثون من الميثاق.

ثامنا، تفعيل دور الجمعية العامة في المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين بموجب المادتين العاشرة والحادية عشرة من الميثاق وتفعيل دور الأمين العام بموجب المادة التاسعة والتسعين من الميثاق.

عندما يتم إصلاح طرائق عمل المجلس وآليات اتخاذ القرار فيه وتتحدد العلاقة بينه وبين بقية أجهزة الأمم المتحدة على أسس سليمة، عندئذ تصبح العضوية في مجلس الأمن، الدائمة منها وغير الدائمة، تكليفا لخدمة المجتمع الدولي لا تشريفا، وتنعدم إمكانيات توظيف آليات المجلس لخدمة السياسة الفردية للدول الأعضاء فيه. وعندها سيقل التدافع الذي نراه حاليا من أجل الحصول على عضوية المجلس. ولن

تخصص بعض الدول ميزانيات انتخابية هائلة للفوز بعضوية المجلس. ولن تتحول قاعة الجمعية العامة هذه إلى ما يشبه سوق الأوراق المالية يوم انتخاب أعضاء جدد في مجلس الأمن. فهل سيحصل ذلك قريبا؟ نعم، سيحصل، إذا جعلنا إعلاء الأمم المتحدة وهدف القرية الكونية التي يسودها السلام والعدل في مقدمة أولوياتنا.

السيد بلينغا - إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعبّر عن مدى سعادة وفدي لترؤسكم مرة أخرى، السيد الرئيس، الفريق العامل المفتوح العضوية المسؤول عن دراسة إصلاح مجلس الأمن. إن مهارتكم الدبلوماسية البارزة ستكون ذات فائدة جمة للجميع في أعمال الفريق العامل، الذي أحرز تقدما ملموسا تحت رئاسة سلفكم السيد ثيو - بن غوريراب، ونائبي الرئيس، زميلينا من السويد وسري لانكا.

وأود أيضا أن أشيد بحرارة بجميع الأعضاء الذين شاركوا في اجتماعات الفريق العامل. لقد تمكن الفريق منذ إنشائه من أن يقنع الجميع بقبول الحاجة إلى تلبية تطلعات جميع الدول إلى المشاركة الكاملة في مجلس الأمن وفي إدارة الشؤون الدولية، ومن ثم، الحاجة إلى إصلاح تكوين مجلس الأمن وأساليب عمله.

ثمة اتفاق عام سائد اليوم بشأن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من فئتي العضوية على نحو يمكّن المجلس من الاستجابة لتطلعات الدول إلى المشاركة في إدارة شؤون العالم ومن التعبير عن التكوين الجغرافي - السياسي الجديد للمنظمة. وثمة اتفاق عام أيضا على الحاجة إلى أن يصبح المجلس أكثر انفتاحا أمام العضوية العامة للأمم المتحدة بأسرها لدى النظر في الأمور التي تمس السلم والأمن الدوليين. وترحب الكاميرون في هذا السياق بالجهود الرامية لتحقيق مزيد من الشفافية في أعمال مجلس الأمن من خلال الإحاطات الإعلامية اليومية التي يدلي بها الرئيس في شهر رئاسته، ومن خلال المناقشات التفاعلية المفتوحة بخصوص موضوعات تشغل بال شعوب الأمم المتحدة.

ولكن تظل هناك موضوعات كثيرة ينبغي تناولها حتى يمكن للدول الأعضاء أن تتفق على نطاق زيادة عدد أعضاء المجلس وعلى توزيع المقاعد الجديدة على أساس مبادئ التمثيل العادل والمنصف. والواقع، أن المسألة المطروحة علينا اليوم هي كيف يمكن للدول الأعضاء أن تشرع في التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن هذه الأمور الجوهرية المعلقة. وقد يستغرق ذلك زمنا طويلا أو أنه يمكن أن يتم بسرعة. ويتوقف كل شيء، بطبيعة الحال، على الإرادة السياسية التي نبديها لكي نتصدى للتحديات العالمية التي تواجه المجتمع الدولي في بداية الألفية على نحو جماعي.

ومواقف الكاميرون من هذه المسائل معروفة جيدا وقد أعيد التذكير بها هنا في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وهي لم تتغير. وفي ذلك الوقت، قلنا إن المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن كانت آنئذ بالغة الأهمية لأننا كنا مطالبين بإنارة الطريق إلى قمة الألفية.

ويسعدنا أن نلاحظ أن تلك القمة نجحت كما يمكن أن نشهده من قوة ما أبداه رؤساء الدول أو الحكومات في العالم من إصرار والتزام بقرارهم بأن يتولوا إدارة كوكبنا الأرض بشكل جماعي. ونتيجة لالتزام رؤساء الدول أو الحكومات بمضاعفة جهودهم الرامية إلى إصلاح جميع جوانب إجراءات مجلس الأمن، فقد أعطت قمة الألفية الفريق العامل زخما جديدا ومبادئ توجيهية جديدة لجعل المجلس يتحول من جهاز رئيسي للأمم المتحدة غير محبوب بقدر كاف إلى جهاز يمارس مسؤولياته بشكل فعال لأنه يتمتع بقدر أكبر من الشرعية في أعين الدول الأعضاء.

وهكذا نرى أهمية هذه المناقشة، التي تزج بنا في المشاكل التي تواجهها الأمم المتحدة بعد بضعة أشهر من دخول الألفية الجديدة. لقد عرض الأمين العام هذه المشاكل بشكل جيد جدا في تقريره المرفوع إلى قمة الألفية وجمعية الألفية. وإن سؤاله – ما هو دور الأمم المتحدة في المستقبل؟ – لا بد من أن يهم أولا وقبل كل شيء رؤساء الدول. لأن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تكون إلا ما نود لها أن تكون، ولا يمكنها أن تضطلع إلا بالدور الذي نطلب منها الاضطلاع به، وإلى المدى الذي نستطيع به توفير الموارد اللازمة لها.

وانطلاقا من هذه الروح، أعرب رئيس دولة الكاميرون من هذه المنصة عن الأمل الوطيد في أن يرى منظمتنا تتمتع بدعم الدول المتجدد. ليس فقط من حيث توفير الموارد اللازمة لها، بل أيضا والأهم من كل شيء من حيث إبداء الإرادة السياسية المطلوبة. إن طرح أسئلة حول دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين يعني أيضا طرح أسئلة حول أجهزتها الرئيسية. فما هو الدور الذي ينبغي أن تضطلع به هذه الأجهزة فيما يتعلق بالتحديات التي تواجهنا؟ ما هو التكوين الجديد لهذه الأجهزة عندما تتولى مهام جديدة؟ أو بشكل أدق، ما هو تكوينها الجديد عندما تتولى المهام الحالية للمنظمة التي يؤرق وضعها الحالي ضميرنا بشدة؟ هذا ما يعطي المناقشة الراهنة أهميتها القصوى.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن، فإن السؤال المطروح هو ما نوع المجلس الذي نريد، نحن الدول الأعضاء، إعطاءه للأمم المتحدة، التي أوكلت إليها الشعوب مهمة الحكم الجماعي لصالح الجميع ولصالح العولمة؟

تكتسي مناقشة اليوم أهمية أيضا لأنها تجري بُعيد قمة الألفية، التي كانت حدثا لم يسبق له مثيل في حياة الأمم إذ أنها جمعت بين أكثر من ١٨٠ رئيس دولة أو حكومة من كوكبنا الأرضي. وقد اعتمدت القمة إعلانا هاما لا نتردد في وصفه بأنه ”جدول للقوانين“ يعطيه قادة هذا العالم إلى شعوب الأمم المتحدة.

ومن المتوقع أن تخرج من هذه المناقشة توجيهات جديدة للفريق العامل، وهي توجيهات يمكن أن تساعد الفريق في بحثه عن أفضل السبل والوسائل التي تؤدي إلى جعل مجلس الأمن جهازا تقوم فيه جميع دول العالم بالحكم الجماعي بتطبيق مبدأ التمثيل الجغرافي العادل والمنصف وفقا لرغبات رؤساء الدول أو الحكومات. والسؤال المطروح هنا كيف سنمضي في عملنا في الفريق العامل لبلوغ هذه الغاية؟ هذا هو السؤال على وجه الدقة. ويبدو لنا الآن أكثر من أي وقت مضى، أنه لا بد لنا من أن نعتمد الموقف والنهج اللذين ما فتئنا ننادي دائما باتباعهما.

إن شعوب الأمم المتحدة تريد المضي قدما في عملية إصلاح مجلس الأمن؛ وهي تريد أن تسير معا في نفس الاتجاه وليس في مجموعات يعترض بعضها بعضا. وتريد شعوب الأمم المتحدة المضي قدما على الطريق المؤدي إلى توافق في الآراء، وليس على الطريق المؤدي إلى التصويت على هذه الأمور. ويحدونا الأمل أن نرى الذين يحكمون العالم وممثليهم يضعون في اعتبارهم دائما هذا الشاغل الذي أكده أصحاب الرؤى الثاقبة في سان فرانسيسكو والذي أعاد التأكيد عليه رؤساء الدول في بياناتهم في قمة الألفية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. وبهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٥٩ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أرفع هذه الجلسة أود أن أُعلم الأعضاء بتغيير في برنامج العمل. سيؤجل إلى وقت لاحق سيعلن عنه فيما بعد النظر في البند ٤٣ من جدول الأعمال المعنون ''الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية'' الذي كان مقررا النظر فيه أصلا يوم الأربعاء، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٠.